

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

## اللجنة الأولى

الجلسة ٢٠

الثلاثاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠. نيويورك

الرئيس: السيد صبري بوقدوم . . . . . (الجزائر)

## البند ٨٩ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكي ماركيس.

السيد لوكي ماركيس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):  
أود أولاً أن أشكركم، سيدي، وأعضاء اللجنة على تضمين جدول أعمال اللجنة هذه الإحاطة الإعلامية بشأن أنشطة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، الذي أشرف برئاسته. وفقاً لأحكام القرار ٦٦/٦٥ والمقرر ٥٥١/٧٠، التي انعقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية بموجبها للاتفاق على أهدافه وجدول أعماله، بما في ذلك إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، عقد الفريق في ٢٢ شباط/فبراير اجتماعه التنظيمي، الذي انتخب خلاله الرئيس وكذلك نائبي الرئيس اللذين رشحتهم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ومجموعة دول أوروبا الشرقية، السيد جورج - فيلهلم جاهوفر (النمسا) والسيدة لورا رومانيسكو (رومانيا)، على الترتيب. كما اعتمد الفريق العامل

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح وما يتصل به من بنود في مجال الأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بعد ظهر هذا اليوم، سنتناول مجموعة "نزع السلاح والأمن على الصعيد الإقليمي". ومع ذلك، وقبل الشروع في قائمة المتكلمين بشأن تلك المجموعة، وفقاً للجدول الزمني المعتمد للجنة، تستمع اللجنة أولاً إلى إحاطة إعلامية يقدمها رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. ويسرني أن أرحب ترحيباً حاراً برئيس الفريق، السيد فرناندو لوكي ماركيس (إكوادور). وبعد أن أعطي الكلمة للسيد لوكي ماركيس للإدلاء ببيانه، سأعلق الجلسة لنتحول إلى صيغة غير رسمية لإعطاء الوفود فرصة لطرح الأسئلة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)), Room U-0506, Chief of the Verbatim Reporting Service, وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبيّنة

الرجاء إعادة التدوير



1634135 (A)



اليوم الأول، انتُخب السيد علي روباتجاري (جمهورية إيران الإسلامية)، ممثلاً عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، مقرراً للفريق، ليكتمل بالتالي تشكيل هيئة المكتب. وقبل أسبوعين من عقد الجلسة الأولى للدورة الثانية، عممت، عن طريق الأمانة، وثيقة عمل تتضمن الأهداف وجدول أعمال المقترحين لدورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح، والتي يمكن أن تكون بمثابة أساس لبناء توافق في الآراء داخل الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وقد قمت بصياغتها مع مراعاة وثائق العمل المقدمة في نهاية الدورة الأولى والبيانات التي أدلت بها الوفود، والربط بينها. وخلال ذلك الأسبوع، ناقشنا الورقة باستخدام صيغة النص المتداول بحيث يتسنى التعبير عن مقترحات جميع الوفود ومناقشتها. وفي نهاية كل يوم، وبمساعدة الأمانة، جرى تعميم نسخة مستكملة من النص، تضمنت الاتفاقات التي تم التوصل إليها ومختلف المقترحات.

ولا بد أن أعترف بأن أسلوب النص المتداول ربما يكون مُجهداً بقدر أكبر، ولكنني أعتقد أن الشفافية أمر أساسي في هذه العمليات التفاوضية لضمان التوصل إلى نتائج بتوافق الآراء. ونتيجة لذلك، تتضمن الوثيقة التي عممت في اليوم الأخير من الأسبوع الثاني من الجلسات المقترحات التي قُدمت حتى ذلك الحين، وهي تجسد مختلف وجهات نظر الوفود بشأن أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن وجهات النظر المتنوعة تلك، التي أرى أنها لا تختلف كثيراً في جوهرها، يمكن بل وسيتم التوفيق بينها. ولذلك، سنواصل مناقشة مفهوم عقد دورة استثنائية رابعة كلية وشاملة مع مراعاة بعض مقترحات الوفود المتعلقة بإدراج مواضيع محددة في جدول الأعمال. وسيتعين علينا أن نتفق على كيفية تحليل آليات نزع السلاح في دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح.

وسيتعين علينا أن نواصل مناقشة المكان الذي ينبغي أن يكون بتوافق الآراء في دورة استثنائية، وكيفية التعبير عن ذلك.

جدول أعمال مؤقَّتاً للدورات الموضوعية الثلاث التي ستُعقد في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وعُقدت الدورة الأولى خلال الفترة من ٢٨ آذار/مارس إلى الأول من نيسان/أبريل وشملت ما مجموعه ثماني جلسات. وفي بداية الدورة، أدلى ممثلو ٢٦ دولة ببيانات عامة، أربعة منها باسم مجموعات و ٢٢ بصفة وطنية.

وخلال الجلسة الصباحية المعقودة يوم الثلاثاء ٢٩ آذار/مارس، وتلبية لدعوة مني، قدم السيد راندي ريدل، الموظف السابق في مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، إحاطة إعلامية بشأن الجوانب التاريخية والسياسية للدورات الاستثنائية الثلاث السابقة المكرسة لنزع السلاح، التي عُقدت في أعوام ١٩٧٨ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣. وأعقب ذلك مناقشة مفيدة جدا بين الحاضرين والسيد ريدل والتي أعتقد أنها كانت مثيرة للاهتمام جدا بالنسبة للفريق العامل، حيث أنها أوضحت المسائل المتعلقة بالسوابق والتقدم المحرز في الدورات الاستثنائية السابقة وساعدت الوفود على البت في أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة. وفي هذا الصدد، أعتقد أنه كان من المفيد للوفود أيضا استعراض جداول أعمال الدورات الاستثنائية السابقة، والتي جرى، بناء على طلبي، توزيعها في غرفة الاجتماع. وبالنسبة للدورة الأولى، رأيت أنه من المفيد إجراء مناقشة واسعة النطاق، والتي حفزتها بطرح أسئلة من جانبي على الفريق عند الاقتضاء.

وبحلول نهاية الأسبوع، تمكنا من تقديم وثائق عمل إلى الأمانة، حسب ترتيب تقديمها، من الولايات المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز وأستراليا. وخلال تلك الجلسة، انتُخبت السيدة سعدة حسن (جيبوتي)، ممثلة عن مجموعة الدول الأفريقية، نائبة لرئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وتم التوصل إلى اتفاق على تغيير موعد الدورة الموضوعية الثالثة والأخيرة إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧.

وعُقدت الدورة الموضوعية الثانية خلال المدة بين ١١ و ١٥ تموز/يوليه، وشهدت ما مجموعه ثماني جلسات. وفي

تبدأ اللجنة الآن نظرها في مجموعة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى". أود مرة أخرى أن أحث جميع المتكلمين على التفضل باحترام الوقت المحدد بخمس دقائق عند التكلم بالصفة الوطنية وسبع دقائق عند التكلم باسم المجموعة. وستواصل اللجنة استخدام الجهاز الرنان لتذكير الوفود عندما ينتهي الحد الزمني المخصص لها.

أعطي الكلمة لممثل طاجيكستان لعرض مشروع القرار  
A/C.1/71/L.53.

**السيد محمد أمينوف** (طاجيكستان) (تكلم بالإنكليزية):  
أود أن أهنئ الرئيس وسائر أعضاء المكتب على انتخابهم في اللجنة الأولى هذا العام.

يشرفني أن أدلي ببيان باسم الدول الأطراف في المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، وهي جمهورية كازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان، وتركمانستان، وجمهورية أوزبكستان وجمهورية طاجيكستان، بصفتها منسق المعاهدات. ويسرني أن أبلغ اللجنة بأن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العاشرة للتوقيع على تلك المعاهدة الهامة جدا، ويمكنني أن أقول باعتزاز باسمنا جميعا أننا حققنا الكثير. لقد كان دخول المعاهدة حيز النفاذ، في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩، معلما هاما لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، أسهمت بموجبها بلدان منطقتنا إسهاما كبيرا في تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي.

وجاء إنشاء المنطقة نتيجة للجهود الجماعية التي بذلتها جميع دول وسط آسيا الخمس في رغبتها في استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار وإحلال السلام في المنطقة، وتهيئة الظروف اللازمة من أجل تنمية شعوبنا وازدهارها. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، استضافت طشقند مؤتمرا دوليا بعنوان "وسط آسيا - منطقة خالية من الأسلحة النووية". وعقد حفل التوقيع على المعاهدة في سيميپالاتينسك، وهي كانت تضم أحد أكبر مواقع التجارب

وسوف يتعين علينا أن نناقش كيفية إدماج المصالح والتطلعات الوطنية المشروعة في جدول أعمال يجسد مصالحنا المشتركة. وابتداء من كانون الثاني/يناير من العام القادم، وبغية التمهيد للدورة الثالثة والأخيرة للفريق العامل المفتوح باب العضوية، التي ستبدأ في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أعتمزم إجراء مشاورات دورية باب المشاركة فيها مفتوح أمام جميع الوفود المهتمة، باستخدام النص الذي تم تعميمه في اليوم الأخير من الدورة السابقة كأساس. وبهذه الطريقة، أمل أن تبدأ دورة حزيران/يونيه بنص مقبول لجميع الوفود، بما يمكننا من اعتماده بتوافق الآراء واتخاذ قرار بشأن لجنة تحضيرية، ومن ثم الامتثال لولاية الجمعية العامة المناطة بالفريق العامل.

أخيرا، أود أن أختتم بياني بالتنويه بعمل موظفي الأمانة العامة في دعم جهود الفريق العامل خلال الدورتين اللتين عقدتا هذا العام. بعضهم هنا اليوم على المنصة، وأود بصفة خاصة أن أحييهم - والمترجمين الشفويين - الآن حيث أن اليوم هو يوم موظفي الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشكر أعضاء مكتب الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وفي المقام الأول، كل وفد من الوفود على ما قدم من مساهمات وبيانات وأفكار، وأكثر من أي شيء آخر، على الروح الطيبة التي أبدتها خلال مناقشاتنا. أعتقد أن هذا مؤشر جيد على أن الاختتام الناجح المرجح للفريق العام المقبل.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): وفقا للممارسة المتبعة في اللجنة الأولى، سأعلق الجلسة الآن لمنح الوفود فرصة لإجراء مناقشة تفاعلية بشأن الإحاطة التي استمعنا إليها للتو خلال جلسة أسئلة وأجوبة غير رسمية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن جميع الوفود، أشكر السيد فرناندو لوكي ماركيث، رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، على بيانه.

وبدون مبالغة، يمكننا القول أن التوقيع على البروتوكول الملحق بالمعاهدة أصبح من بين معالم النظام العالمي لعدم الانتشار خلال العقد الماضي. صدقت أربع دول حائزة للأسلحة النووية على البروتوكول، ونأمل أن يتم استكمال العملية الرسمية لإضفاء الطابع المؤسسي على المنطقة قريباً. وقد كان ذلك وسيظل إسهامنا الكبير والهام في تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية - وهي إحدى الصكوك العالمية لمنع انتشار الأسلحة النووية - يكفل أن تعهد العديد من الدول في مناطق شاسعة من عالمنا بالالتزام بعدم نقل أو قبول نقل الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وكذلك مراقبة هذه العمليات، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وقد تعهدت البلدان التي تنتمي إلى هذه المنطقة بعدم صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أو الحصول عليها، بأي طريقة أخرى، وبألا تتلقى أي مساعدة في صنعها.

النيابة عن وفود كازاخستان وقيرغيزستان وتركمانستان وأوزبكستان، يتشرف وفد بلدي، في هذه الدورة للجنة، بعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.53، "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا" ويجسد مشروع القرار المقترح التقدم المحرز منذ التوقيع على المعاهدة في عام ٢٠٠٦، ويؤكد من جديد التزامنا القوي ببذل الجهود الرامية إلى تحقيق التنفيذ الفعال للتدابير في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الأمل المشترك لدول آسيا الوسطى في أن يحظى مشروع القرار بإجماع الآراء والتأييد الصادق من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار أن المنطقة قد حققت هذا التقدم الهائل. ونشكر الدول الأعضاء التي أعربت عن رغبتها في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار. ويسعدنا أن نبلغ اللجنة أنه، بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بلغ بالفعل عدد مقدمي مشروع القرار ٤٤ دولة، بما في ذلك الدول النووية الخمس، وشارك في تقديمه ١٤ دولة

النووية قبل إغلاقه في عام ١٩٩١. وعقد الاجتماع الاستشاري الأول بشأن المعاهدة في تركمانستان في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ووديع المعاهدة هي جمهورية قيرغيزستان. وقد التزمت الدول الأطراف في المعاهدة طوعاً ودون لئس بحظر إنتاج الأسلحة النووية ومكوناتها أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وحيازتها ونشرها على أراضيها. وهكذا، فإن المنطقة الحالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى قدمت إسهاماً حقيقياً في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي العملية العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك في إنشاء آلية للأمن الإقليمي.

وتتصف منطقة آسيا الوسطى بعدد من الميزات الفريدة. فهي المنطقة الأولى في العالم الواقعة بأكملها في نصف الكرة الشمالي وفي منطقة غير ساحلية. وهي المنطقة الوحيدة التي كانت الأسلحة النووية منشورة على أراضيها. وغني عن القول إن إعلان منطقة آسيا الوسطى منطقة خالية من الأسلحة النووية في قلب القارة الأوروبية الآسيوية يعزز بشكل كبير الأمن والاستقرار في الفضاء الجيوسياسي الشاسع. ونأمل أن يتواصل تعزيز تأمين الفضاء حول منطقتنا سوف حتى يصير كوكبنا بأسره في يوم من الأيام منطقة خالية من الأسلحة النووية. وبناء ضمانات قوية للسلام والأمن في منطقتنا وحوها يضع الأساس للتنمية المستدامة والتعاون والتقدم. ولدينا تاريخ مشترك وقيم مشتركة عزيزة على البشرية جمعاء - السلام والأمن والاحترام المتبادل والتعاون - نلتزم بها ونؤكد عليها مرة أخرى في الذكرى السنوية العاشرة.

ونلاحظ بارتياح كبير أن عملية التشاور الطويلة بشأن تقديم ضمانات أمن سلبية للأطراف في المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا قد اختتمت بنجاح في ٦ أيار/مايو ٢٠١٤. وفي ذلك اليوم، وقع الممثلون الرفيعو المستوى للدول الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكول بشأن ضمانات الأمن السلبية بحضور الدول الأطراف في المعاهدة. البروتوكول جزء لا يتجزأ من المعاهدة، وهو يوفر لوسط آسيا ضمانات أمنية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

المكتب الإقليمي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ دعماً لاستراتيجية الجماعة الكاريبية في مجال الأمن ومكافحة الجريمة.

ولا تزال الجماعة الكاريبية تقدر الشراكة التي تقيمها دولنا الأعضاء مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهو شريك هام للجماعة الكاريبية في جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها في مجال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وقد ساعد المركز الإقليمي الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في تعزيز قدرات موظفيها في مجال إنفاذ القانون والقضاء، وتحسين قدراتها في مجال إدارة المخزونات وتدمير الأسلحة، ومواءمة التشريعات الوطنية مع الصكوك العالمية والإقليمية. وتلاحظ الجماعة الكاريبية مع التقدير النتائج التي حققتها مشروع المركز الإقليمي متعدد السنوات الرامي إلى تعزيز قدرة الدول الـ ١٤ منطقة البحر الكاريبي على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، ولا سيما من خلال تحسين إدارة المخزون وإجراءات تدمير الأسلحة.

كما تسلم الجماعة الكاريبية بأهمية وجود نظم تشغيل وطنية كافية للطب الشرعي في مجال المقذوفات للتصدي بفعالية للاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر. وتحقيقاً لتلك الغاية، نرحب بتعزيز الشبكة الإقليمية المتكاملة لتحديد نوعية المقذوفات، التي تهدف إلى تحسين قدرات خبراءنا في الطب الشرعي ومحققى الشرطة على تحديد وتعقب الأسلحة المستخدمة في الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود. وخلال عام ٢٠١٥، قام المركز الإقليمي بزيارة ستة من بلدان الجماعة الكاريبية - مركز جزر البهاما وبليز وبربادوس وغيانا وجامايكا وسانت كيتس ونيفس وترينيداد وتوباغو. وعملت الدورات الممتدة لثلاثة أيام على زيادة معرفة خبراء الطب الشرعي لفحص الأسلحة النارية وسائر موظفي الإنفاذ المتخصصين، في مجال التعرف على الأسلحة النارية والذخيرة وفحصها. وأحد العناصر الرئيسية لذلك التدريب الهام في منطقتنا شمل تدريب

عضواً. وندعو المزيد من الدول إلى الانضمام إلينا هذا العام. لقد انقضت عشر سنوات منذ أن بدأنا، وما زلنا مصممين على الأمر. ونتطلع إلى العقود القادمة إذ نعمل على تعزيز الأمن العالمي بغية كفالة السلام والرخاء للبشرية.

**السيدة تشالنجر (أنتيغوا وبربودا)** (تكلم بالإنكليزية):  
يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية في مناقشة اليوم هذه بشأن نزع السلاح والأمن الإقليميين.

ولا تزال الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ملتزمة بالإسهام في صون السلم والأمن الدوليين من خلال تنفيذ التزاماتنا الدولية والعمل المتضافر على الصعيد الإقليمي. وتتبع جماعتنا نهج عملية ومبتكرة تجاه التهديدات الأمنية المتعددة الأبعاد إلى تعرض لها منطقتنا، وتواصل تنفيذ تلك النهج. وفي ذلك السياق، وعلى نحو ما قرره رؤساء دول الجماعة الكاريبية، أصبح توفير الأمن الركيزة الرابعة الثابتة لعمليتنا للتكامل الإقليمي. فالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي، والعمل الجماعي والشراكات تدل على التزامنا الثابت، وعلى وجه الخصوص، بمواجهة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية التي لا يزال انتشارها يسبب آثاراً مدمرة ودائمة على جميع بلداننا.

قبل عامين، رحبنا بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين وكالة التنفيذ المعنية بالجريمة والأمن التابعة للجماعة الكاريبية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وبموجب مذكرة التفاهم تلك، تلتزم الوكالتان بإجراء مناقشات مع مختلف المانحين، بما في ذلك مبادرة أمن حوض البحر الكاريبي، ومكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية، وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، في المجالات المتصلة، في جملة أمور، بالعصابات والأسلحة النارية الصغيرة، وحماية العدالة، واسترداد الأصول، والاتجار بالأشخاص. وتواصل بلدان الجماعة الكاريبية العمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في جهوده الرامية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المبينة في برنامج

وبفضل حزمة المساعدات، استفادت ترينيداد وتوباغو من حلقة عمل لمدة يومين في حزيران/يونيه، حيث ركزت على الجوانب العملية التنفيذية لتنظيم تمويل الانتشار. وترينيداد وتوباغو هي أول بلد كاريفي يعمل على تكثيف الجهود المتعلقة بجمع تمويل الانتشار. ونحن نتطلع إلى رؤية المزيد من البلدان التي تحذو حذوها في المنطقة. وقد استفادت أيضا ترينيداد وتوباغو من التدريب العملي، بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية، من خلال تمارينها المنضدية التي ترمي إلى تعزيز قدرات موظفي إنفاذ القانون وموظفي الشؤون البحرية على تحديد ومعالجة المواد النووية والكيميائية والبيولوجية التي يمكن استخدامها لأغراض الانتشار.

وفي الختام، فإن الهدف الرئيسي للجماعة الكاريفية يتمثل في تحسين الأمن للمواطنين من خلال استراتيجيتها المعنية بالجريمة والأمن. بيد أن منطقتنا لا تزال تواجه تحدي محدودية الموارد لمواجهة مختلف مسائلنا الأمنية والمالية المعقدة. ونحن نلتزم بقيام شركات مجدية ومفيدة بصورة متبادلة بينما نسعى إلى زيادة كفاءتنا المؤسسية وقدرتنا البشرية من أجل مواجهة هذه المسائل. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر مختلف الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين ومنظمات المجتمع المدني الذين يوفرن الموارد المالية والتقنية وغيرها التي تحتاج إليها المنطقة، بغية تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

**السيدة تشان شوم** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية. إن جميع الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية هي أطراف في الصكوك الدولية الرئيسية لنزع السلاح، بما فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

في اجتماع استثنائي انعقد في باريلوتشي، الأرجنتين، خلال آب/أغسطس ٢٠٠٩، قرّر رؤساء دول وحكومات

محاكاة اعرض شهادة خبير طب شرعي بشأن أدلة المقذوفات في محكمة، وهي عملية تمكن المشاركين من تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات وكذلك التحديات الواقعية في الميدان. إن التدريب الذي يجريه مركز الأمم المتحدة الإقليمي يساعد الجماعة الكاريفية على تنفيذها التزاماتها بموجب برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بما في ذلك تلك الواردة في الوثيقة الختامية للاجتماع السادس من اجتماع الدول الذي يُعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل.

وات تزال الجماعة الكاريفية ملتزمة بقوة بالتنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة. وفي هذا الصدد، سعى الاجتماع الاستشاري الإقليمي المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ لاستعراض المشروع الأولي للقانون النموذجي للمعاهدة إلى زيادة توضيح المعايير ونطاق ومضمون أحكام القانون النموذجي.

كما أن الجماعة الكاريفية تدعم تعزيز دور المرأة في مجال نزع السلاح. ففي ظل قيادة ترينيداد وتوباغو، لم تبرز أهمية دور المرأة وتشجيع النساء على المشاركة في عملية نزع السلاح، والإسهامات الكبيرة للمرأة في نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة فحسب، بل نوقشت هذه المسائل أيضا على نحو هادف وقوي. ويشجعنا التأيد الذي ناله مشروع القرار (A/C.1/71/L.37) الذي قدمته ترينيداد وتوباغو بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

إن الجماعة الكاريفية ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ البرنامج بشأن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتتلقى أربع دول من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريفية الدعم من شركائنا الإقليميين في تعزيز جهودها في مجال تنفيذ وتحديث أطرها التشريعية والسياساتية من خلال تقديم المساعدة في صياغة وعرض خطط عمل القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وكذلك في صياغة التشريعات ذات الصلة بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وفي آذار/مارس ٢٠١٠، تقرر إنشاء مركز الدراسات الاستراتيجية الدفاعية، لنشر المعرفة والفكر الاستراتيجي في أمريكا الجنوبية بشأن مسألتي الدفاع والأمن. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وفي سياق آلية بناء الثقة وتدابير تعزيز الأمن، أصدر المركز كشفاً بمجموع الإنفاق على الدفاع في أمريكا الجنوبية بين العامين ٢٠٠٦ و ٢٠١٠، واستحصل على البيانات لأول مرة من المعلومات الرسمية التي قدمتها البلدان الاثنا عشر الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، استناداً للاتفاق بشأن التقاسم المنهجي الموضوعي تحقيقاً لهذا الغرض. وأعقب ذلك إصدار ملخص في تموز/يوليه ٢٠١٥ عن مؤسسات الدفاع في أمريكا الجنوبية، وهو يشكل تدبيراً فعالاً وموثوقاً به لتعزيز الشفافية والثقة، لأنه يشمل أوصافاً منهجية وتحليلات تتعلق بالمبادئ التنظيمية والجوانب العملية لمنظمات الدفاع في البلدان الاثني عشر لمجلس الدفاع لجنوب أمريكا. ويعمل مركز الدراسات الاستراتيجية الدفاعية حالياً على وضع أول كشف بالمخزون العسكري في أمريكا الجنوبية، الأمر الذي ينبغي له أن يواصل تعزيز جهود الشفافية التي يبذلها اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

وفي كل عام، تكرر الجمعية العامة التأكيد على دعمها القوي للدور الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تعزيزاً للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بهدف توطيد السلام، ونزع السلاح، وتحقيق الاستقرار والأمن والتنمية في ما بين دولها الأعضاء. ويشدد اتحاد أمم أمريكا الجنوبية على نجاح مركز الأمم المتحدة الإقليمي في تنفيذ برامج العمل ذات النهج المتعدد التخصصات، والتنسيق الممتاز بين مختلف الجهات الفاعلة في المنطقة، بما في ذلك الهيئات الأخرى للأمم المتحدة، والحكومات الوطنية والمحلية، وسلطات البلديات، وممثلو المجتمع المدني.

اتحاد أمم أمريكا الجنوبية تعزيز مركز أمريكا الجنوبية باعتبارها منطقة سلام، عن طريق الالتزام بإنشاء آلية لبناء الثقة المتبادلة بشأن مسألتي الأمن والدفاع، دعماً لقرارهم بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو باستعمالها ضد السلامة الإقليمية لأي عضو في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية. واستناداً إلى قرار باريلوتشي، أنشأ وزراء الخارجية والدفاع في الاتحاد آلية لبناء الثقة والأمن. أما الخطوات والضمانات الملموسة لتنفيذها، فهي تشمل تبادل المعلومات والشفافية في مجال النظم الدفاعية والنفقات العسكرية؛ والإشعار المسبق بالانتشار والمناورات العسكرية في المناطق الحدودية؛ وتوجيه دعوات إلى المراقبين للمشاركة في المناورات الدولية؛ وإنشاء آليات الاتصال المتعلقة بالأنشطة العسكرية داخل المنطقة وخارجها على حد سواء. ولقد اتخذت تدابير على الصعيد الأمني لمراقبة الحدود، ومنع وردع الجماعات المسلحة غير المشروعة وأعمال الإرهاب، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، فضلاً عن توفير ضمانات من قبيل حظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها؛ وتدابير للتأكيد على أمريكا الجنوبية باعتبارها منطقة خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة تلاتيلولكو؛ والحفاظ على احترام مبادئ القانون الدولي للمعاهدات بشأن التعاون في مجال الدفاع؛ وتدابير تتعلق بالامتنال والتحقق.

ومن ثم، أكد رؤساء دول أمريكا الجنوبية على عزمهم هذا في اجتماعهم السابع الذي عقده في باراماريو بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣، مع التنويه بأن مجلس الدفاع لأمريكا الجنوبية هو المنتدى المثالي لوضع الأفكار الاستراتيجية. ومنذ إنشاء مجلس الدفاع لأمريكا الجنوبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أقرّ نظامه الأساسي وخطط عمله لفترة سنتين، حيث تم التأكيد على الإجراءات التي تستند إلى السياسات الدفاعية، والتعاون العسكري، والعمل الإنساني وعلميات بناء السلام، والدفاع والتكنولوجيا، والتعليم والتدريب.

وفي هذا السياق، وأمام عدم تنفيذ القرار التوافقي الصادر عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، فإن المجموعة العربية قد سعت خلال مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٥ للخروج من حالة الجمود الحالية بطرح جديد حظي بدعم حركة عدم الانحياز.

إلا أن تلك المقاربة الإيجابية لم تحقق الهدف المرجو، حيث تم عرقلة خروج المؤتمر بوثيقة ختامية تتضمن الشرق الأوسط.

ومن هنا نؤكد أن مسؤولية إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية هي مسؤولية جماعية على الصعيد الدولي، التزمت المجموعة العربية بنصيحتها، ويتبقى التزام الأطراف الأخرى بذلك، وإلا ستكون مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على المحك، بما يهدد استقرار منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار عموماً. وفي هذا الصدد أيضاً، تعرب المجموعة العربية عن قلقها إزاء الخطر المستمر على المستوى الأمني والإنساني والبيئي جراء استمرار إسرائيل في رفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى المعاهدة، ولا تزال ترفض إخضاع كافة منشآتها النووية إلى نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما يشكل تهديداً صريحاً لأمن وسلم منطقة الشرق الأوسط.

تعيد المجموعة العربية التأكيد أن الاستمرار في تأخير تنفيذ الالتزام الدولي الخاص بقرار عام ١٩٩٥ الذي ينص على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط سوف يمثل انتكاسة بالغة لجهود نزع السلاح النووي، بل ويعرقل التقدم في جهود منع الانتشار النووي. وتؤكد الدول العربية على أن مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تعد بمثابة ركن لمعاهدة عدم الانتشار النووي يكتسي نفس أهمية الركائز الثلاث للمعاهدة. ومنذ عام ١٩٩٥ وحتى

ونود التشديد على أهمية أن نكفل تنفيذ برامج المركز وفقاً لأولويات دول المنطقة. وفي هذا السياق، أود أن ألفت الانتباه بشكل خاص إلى الجهود التي يبذلها المركز الإقليمي استجابة لطلبات المساعدة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة. ويقوم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية باستعمال دورته التدريبية لتنفيذ المعاهدة، استكمالاً للموارد التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. أخيراً، تود دول اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أن تشكر حكومات المنطقة وخارجها على الدعم المالي الذي تقدّمه من أجل وضع وتنفيذ أنشطة المركز الإقليمي، ونحن نشجع المجتمع الدولي على مواصلة هذا الدعم.

**السيد بن سليمان (تونس):** بداية، أود أن أعرب عن تأييد المجموعة العربية لبيان حركة عدم الانحياز.

إن المجموعة العربية تؤكد أهمية إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة اتخاذ خطوات فعلية وتدابير فورية، وهو ما يدعو إليه القرار العربي التقليدي الذي تتقدم به سنويا الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالأمم المتحدة، والمعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، حيث نتطلع إلى مواصلة المجتمع الدولي دعم هذا القرار المحوري (A/C.1/71/L.2) أسوة بالأعوام السابقة، لأنه يسعى للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وتدعو المجموعة العربية الدول الراحية الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار النووي إلى تحمّل مسؤوليتها عن تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥. كما تجدد تأكيدها وإصرارها على المضي قدماً في بذل كل ما بوسعها من أجل الوصول إلى منطقة شرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، بحيث تصبح منطقة تنعم بالأمن والاستقرار، وبما يساهم في تحقيق الهدف المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية.

مع نص وروح ذلك القرار، الذي يتضمن الإطار المرجعي الأصلي لإنشاء هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية. كما أنها تنتهك الاتفاق الجماعي الذي تم التوصل إليه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

وتود حركة عدم الانحياز أن تشدد من جديد على المسؤولية الخاصة للدول الراعية لقرار عام ١٩٩٥ عن تنفيذه. وتشعر الحركة بالقلق لأن استمرار عدم تنفيذ القرار، خلافاً للقرارات التي اتخذت في المؤتمرات ذات الصلة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يقوض فعالية المعاهدة ومصداقيتها، ويُخل بالتوازن الدقيق بين أركانها الثلاثة، وبخاصة عند الأخذ في الاعتبار بأن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، الذي اتفق عليه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ١٩٩٥، والذي يرتبط ارتباطاً لا انفصام له بتنفيذ القرار، لا يشمل الحق في حيازة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وتؤيد حركة عدم الانحياز بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وكخطوة ذات أولوية مطلقة لتحقيق تلك الغاية، نوصي بالقيام على وجه السرعة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. وريثما يتم إنشاء تلك المنطقة، تطالب الحركة بأن تتخلى إسرائيل، الدولة الوحيدة في المنطقة، التي لم تنضم إلى المعاهدة ولم تعلن عن عزمها القيام بذلك، عن أية حيازة للأسلحة النووية، وأن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بدون شرط مسبق ودون مزيد التأخير، وأن تخضع فوراً لجميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما تطالب الحركة بفرض حظر كامل على نقل جميع المعدات والمعلومات والمواد والمرافق والموارد أو الأجهزة ذات الصلة بالطاقة النووية، وعلى تقديم المساعدة لإسرائيل في

هذه اللحظة، لم نلاحظ أي تقدم ملموس في هذا الجانب، علماً بأن ذلك القرار كان جزءاً أصيلاً من الصفقة التي على أساسها تم تمرير التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار النووي في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥. بل على العكس، شهدنا تأجيلاً ومماطلة وإحلالاً بعملية الاستعراض وبالالتزامات المتفق عليها، مما دفع جامعة الدول العربية إلى المضي قدماً في إجراء مراجعة شاملة للمسائل ذات الصلة، وبخاصة تطوير الاستراتيجية العربية حيال إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. بل وإنشاء لجنة حكماء في إطار جامعة الدول العربية مخصصة لذلك الغرض، إعمالاً لقرار وزراء الخارجية العرب في ١١ آذار/مارس الماضي.

ختاماً، تدعو المجموعة العربية مجدداً إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، مما يصب في صالح السلم والأمن الدوليين. كما أن المجموعة ملتزمة بالعمل معكم ومع المجتمع الدولي من أجل تحقيق التقدم في جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح الإقليمي.

**السيدة جيني (إندونيسيا)** (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أتكلّم باسم حركة بلدان عدم الانحياز. سأقرأ نصاً موجزاً لبياني، المتاح نصه الكامل على الخدمة المفورة للورق.

تكرر الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الإعراب عن قلقها البالغ إزاء التأخير لعقدين في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، ونحث مقدمي القرار على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه دون مزيد من التأخير. وتكرر دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية استيائها الشديد إزاء عدم تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠ لإقامة منطقة خالية من تلك الأسلحة وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وهي ترفض بشدة العقبات التي زعم أنها تحول دون تنفيذ خطة العمل وقرار عام ١٩٩٥، لأنها تتعارض

الصعيد الإقليمي من أجل زيادة استقرار وأمن الدول الأعضاء. ويمكن تعزيز تلك الأنشطة بطريقة موضوعية من خلال الإبقاء على المراكز الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح وتنشيطها.

**السيد راجا زايب شاه** (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا - بروني دار السلام، كمبوديا، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، تايلند، فييت نام، وبلدي، ماليزيا.

في ضوء تزايد التحديات الأمنية المعقدة التي تواجهها اليوم، يجب أن نظل ثابتين في صون السلم والأمن الدوليين من خلال جهودنا الجماعية في عملية نزع السلاح.

لذلك سعت الرابطة إلى تعزيز قدرته على مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية، وفقا لميثاقها وتعزيز الرابطة المركزية في الهيكل الأمني الإقليمي. إن إنشاء الجماعة الاقتصادية للرابطة في عام ٢٠١٥ كانت شهادة على جهودنا الرامية إلى بناء هيكل إقليمي يفضي إلى السلام والاستقرار والازدهار.

وترى الرابطة أن تدابير الشفافية وبناء الثقة، فضلا عن التقدم المحرز بشأن نزع السلاح النووي العالمي وعدم الانتشار، كلها لا غنى عنها لتحسين البيئة الأمنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونشدد على أهمية تعزيز الجهود الدولية في منع الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ويجب أن نظل متمسكين بالاستخدام السلمي للطاقة النووية بطرق تراعي السلامة والأمن ومعايير عدم الانتشار. ومن هنا، نؤكد من جديد التزامنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونقدر بشكل خاص أن الحوارات الإقليمية توفر لنا منتدى لتيسير التنفيذ المتوازن لتلك الالتزامات. وما فتئنا ملتزمين بالتزامنا راسخا بكفالة عملية معاهدة عدم الانتشار وتنفيذها الكامل والفعال، ونعتبر ذلك أمرا حاسما لتحقيق نزع السلاح

المجالات العلمية أو التكنولوجية ذات الصلة بالطاقة النووية. وفي ذلك الصدد، تود الحركة أن تذكر باختتام المفاوضات النووية بين جمهورية إيران الإسلامية والدول الأوروبية الثلاث زائدا الدول الثلاث بصورة ناجحة، أسفرت عن وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الشاملة المشتركة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥. ونود أن نؤكد أن ذلك الاتفاق قد أظهر مرة أخرى أن الحوار والدبلوماسية هما أنسب الوسائل لحل هذه المسائل، على النحو الذي ما فتئت الحركة تدعو إليه دائما.

وترى الحركة أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشأتها معاهدات ثلاثلوكو وراروتونغا وبانكوك وبليندبا، فضلا عن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى ومركز منغوليا بصفتها دولة خالية من الأسلحة النووية، تمثل خطوات إيجابية وتدابير هامة صوب تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيد العالمي. وتؤكد مجددا أنه من الضروري للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم ضمانات غير مشروطة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها لجميع الدول في تلك المناطق، وذلك في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتدعو الحركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التصديق على البروتوكولات ذات الصلة بجميع معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأن تسحب أي تحفظات أو إعلانات تفسيرية تتعارض مع غرضها ومقصدتها وأن تحترم الوضع اللانووي لتلك المناطق.

وتحث الدول على إبرام اتفاقات، يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية، بهدف إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في الأقاليم التي لا وجود لتلك المناطق فيها، وفقا لأحكام الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، وللمبادئ والتوجيهات التي اعتمدها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٩. كما تود حركة عدم الانحياز التأكيد على أهمية أنشطة الأمم المتحدة على

والالتزامات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار من خلال خطة عمل المنتدى الإقليمي المقترح.

ونعتقد أن الأطر الإقليمية تؤدي دوراً قيماً في وضع مبادرات ملموسة، وبناء القدرات، وضمان الاستمرارية في الوفاء بالتزاماتنا بالركائز الرئيسية الثلاث للنظام العالمي لعدم الانتشار، أي منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية وتعزيز الجهود العالمية لنزع السلاح. إن الرابطة ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق تلك الأهداف.

**السيد لوين (ميانمار)** (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أهنئ الرئيس على قيادته للجنة في هذه الدورة، وأؤكد له وملكتب اللجنة دعم وفدي الكامل لهما.

تؤيد ميانمار البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

يعرب وفدي عن تقديره لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وفتح أنشطة نزع السلاح على الصعيد الإقليمي، ومراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة لنزع السلاح على إسهاماتها البناءة في نزع السلاح على الصعيد العالمي، وفي السلم والأمن الدوليين. ويؤيد وفدي تماماً الدور الذي اضطلعت به مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة ويعرب عن تقديره لذلك الدور، لا سيما المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، في تعزيز نزع السلاح وصكوك عدم الانتشار على الصعيد العالمي من خلال بناء القدرات الوطنية ومبادرات التوعية والدعوة. واعترافاً بتلك المساهمة، أصبح وفدي إلى جانب البلدان الأخرى في المنطقة التي تنتهج نفس التفكير، مشاركا في تقديم مشروع قرار المعنون "مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ" (A/C.1/71/L.27).

والأمن على الصعيد الإقليمي. لذلك نهيئ بجميع الدول الأطراف اتخاذ تدابير ملموسة للوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة.

نعتقد أن إنشاء المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا قد ساعد على تعزيز أمن الدول في المنطقة والسلم والأمن الدوليين عموماً. ولا نزال نشجع الاتفاقات التي أنشأت مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك معاهدات تلاتيلوكو وراروتونغا وسيميالاتينسك، وقد أعلنت منغوليا نفسها دولة خالية من الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، ما زلنا نحث الآخرين على إبرام اتفاقات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الأماكن التي لا تتواجد فيه هذه المناطق، بما في ذلك في الشرق الأوسط.

شملت مساهمتنا، من بين أمور أخرى في نزع السلاح الإقليمي في أيار/مايو من هذا العام التدشين للمقر الرسمي للمركز الإقليمي لمكافحة الألغام في بنوم بنه التابع للرابطة. وعندما يكتمل تشغيله، سيكون بمثابة مركز امتياز إقليمي من أجل معالجة الجوانب الإنسانية للمتفجرات من مخلفات الحرب. ثانياً، تواصل شبكة الهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية والتابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الاضطلاع بمختلف الأنشطة المتعلقة بالسلامة والأمن النوويين، والضمانات والتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ من خلال تبادل المعلومات، وتكامل عمل الآليات القائمة على مختلف الصعد، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسعياً لتعزيز التعاون، طُلب إلى كبار مسؤولي الرابطة استكشاف السبل التي تضيف الطابع الرسمي على العلاقات بين الرابطة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تعزيز التعاون وبناء القدرات التي يمكن أن تعود بالفائدة على جميع الدول الأعضاء.

انعقد المنتدى الإقليمي الثامن لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح في بوتراجايا في نيسان/أبريل برئاسة كندا ونيوزيلندا وماليزيا، بهدف تعميق التعاون بين مختلف الأطر الحكومية الدولية من أجل تحسين تنفيذ التعهدات

مسبقان للبلدان النامية، لأن الأمن والاستقرار والتنمية عناصر مترابطة. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مجدداً رغبة ميانمار في التعاون مع البلدان المجاورة والمؤسسات الإقليمية من أجل تعزيز استقرار وأمن الدول والمنطقة.

نشيد برنامج الأمم المتحدة للزمالات في ميدان نزع السلاح الذي ينظمه مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. إن ميانمار أحد البلدان المستفيدة من البرنامج وتتطلع إلى المزيد من هذه الفرص في السنوات المقبلة. ونود أيضاً أن نشجع الدول الأعضاء التي بوسعها التبرع للصندوق على القيام بذلك، إذ أن أنشطة المراكز الإقليمية تعتمد جداً على التبرعات.

يسهم صون وتنشيط المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح إسهاماً كبيراً في السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونودُ أن نؤكد مجدداً دعمنا المتواصل للمراكز الإقليمية في تعزيز السلام والأمن ونزع السلاح في مناطق كل منها وخارجها.

**السيدة المخ (العراق):** في البداية، أود أن أعثم هذه المناسبة للأعراب عن تأييد وفد بلادي للبيان الذي ألقاه ممثل تونس باسم المجموعة العربية، والبيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم مجموعة حركة بلدان عدم الانحياز.

تعد المناطق الخالية من الأسلحة النووية ركنا مهماً في تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، ويمكن أن تصبح أداة حاسمة في تعزيز نظام نزع السلاح ومنع الانتشار النووي. كذلك تشكل المناطق الخالية من الأسلحة أيضاً أداة للتعبير عن قيم يشترك الكثيرون في التمسك بها وترويجها في مجالات نزع السلاح النووي والرقابة على الأسلحة وعدم الانتشار النووي. ومن هذا المنطلق، يعرب العراق عن دعمه الكامل لإنشاء هذه المناطق وبما يسهم في تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

إن الظروف الحساسة والخطيرة التي يشهدها العالم بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، تفرض على المجتمع

في كانون الثاني/يناير، في ناي ببي تاو، ميانمار، نظمت ميانمار، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، اجتماع مائدة مستديرة وطني بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وحظي الحدث بدعم الاتحاد الأوروبي وحكومة الولايات المتحدة ومركز الأمم المتحدة الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. وركز على الممارسات الطيبة في تنفيذ القرار بغية مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى جهات من غير الدول. تضمن اجتماع المائدة المستديرة مناقشات مع خبراء من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والمنظمة الأوروبية للبحوث النووية ومكتب شؤون نزع السلاح بشأن التنفيذ الوطني والتعاون الإقليمي والدولي في المستقبل.

في ميانمار أيضاً، نظّم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حلقة عمل في شباط/فبراير في مجال بناء القدرات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بمساعدة كريمة من حكومة المملكة المتحدة. شارك في تلك الحلقة خبراء دوليون وممثلون عن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، ومكتب شؤون نزع السلاح، وميانمار، وناقشوا فيها الصكوك الدولية ذات الصلة، والتشريعات المحلية، ومتطلبات الإبلاغ، والأدوات المتاحة للمساعدة فيما يتعلق بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

في سياق السلم والأمن الدوليين، يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل مصدر قلق كبيراً بالنسبة لجميع البلدان. وبما أن تهديدات الإرهاب والتطرف العنيف أصبحت وشيكة، أضحت مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أولوية بالنسبة إلينا. تشعر الدول بقلق عميق إزاء وجود طائفة واسعة من العواقب الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تنشأ عن تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونقلها وتداولها بطريقة غير مشروعة. إن الأمن والاستقرار الإقليميين شرطان

بالسلم والازدهار العالميين، بتعزيز الشراكات والتعاون مع المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية الأخرى. ومن الأساسي إقامة شراكات فعّالة بين المناطق والمنظمات الدولية. وفي هذا الصدد، إن منظمات ومبادرات من قبيل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن الحظر الشامل للتجارب النووية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، والخطة العالمية للأمن الصحي، كلها جدية بالثناء على الجهود التعاونية التي تقوم بها للتصدي لتحديات التنمية والصحة والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

بوصفي نصيرا قويا لمعاهدات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وهي تدابير هامة تقرنا إلى رؤيتنا المشتركة لعالم خالٍ من الأسلحة النووية، أريد أن أحبي بوجه الخصوص جهود وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حيث أنها ستحتفل في شهر شباط/فبراير القادم بالذكرى السنوية الخمسين لتوقيع معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بهدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وما زلنا على استعداد للعمل بحمة لدعم إجراء مناقشة مباشرة وشاملة فيما بين دول المنطقة، وهو أمر أساسي لإحراز التقدم في ذلك المجال.

كذلك توفر المجموعات الإقليمية سبلا هامة لتعزيز نزع السلاح والأمن وأهداف عدم الانتشار. وفي شرق آسيا، نضج باطراد الهيكل الإقليمي. ولأول مرة، يصدر مؤتمر قمة شرق آسيا لعام ٢٠١٦ بيانا قائما بذاته بشأن عدم الانتشار. إن القوة المستمدة من القمة وروح الوحدة التي يتحلى بها المشاركون ستكون حيوية للتصدي للتهديدات الإقليمية مثل برامج كوريا الشمالية النووية للقذائف التسيارية. في ٩ أيلول/سبتمبر، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربتها النووية

الدولي مسؤولية جماعية تتطلب العمل الحثيث للمضي قدما في إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يعرب وفد العراق عن خيبة أمله جراء الفشل وكسر التوافق بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٥.

يؤكد وفدي بلادي على أهمية اضطلاع الأمم المتحدة والدول الثلاث الودية لمعاهدة عدم الانتشار النووي، بالتزاماتها ومسؤولياتها في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في أقرب وقت ممكن ومن دون تأخير، وبما يعزز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وذلك وفقا لقرار عام ١٩٩٥ الخاص بالشرق الأوسط، ووثيقة مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. إن عدم تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط سيلزم حالة عدم الاستقرار والتوتر في المنطقة، وسيضيف إلى الإشكاليات المرتبطة بتحقيق عالمية المعاهدة تعقيدات أخرى، مما يُعرض نظام عدم الانتشار إلى تحديات وأخطار ستعكس سلبا على مصداقية المعاهدة وتحقيق عالميتها.

يرى العراق أن أي مسعى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لا بد من التمهيد له بخطوات أساسية، منها شروع إسرائيل في نزع سلاحها النووي وانضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، من خلال تنفيذ القرار ٤٨٧ (١٩٨١)، إذ أن هذه الخطوات تشكل مقدمة ضرورية يمكن أن تساهم في تخفيف التوتر في منطقة الشرق الأوسط التي تعد منطقة غير آمنة بسبب عدم التحقق من إمكانات المنشآت النووية الإسرائيلية ذات القدرات والأغراض العسكرية في الوقت الذي تخضع فيه جميع المنشآت النووية لدى بقية الأطراف في المنطقة لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إن الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً قوياً بالنهوض

معيار علمي لحظر هذه الأسلحة البغيضة. وتود الولايات المتحدة أن ترى الدول الأطراف في الاتفاقية تتخذ خطوات في مؤتمرها الاستعراضي في تشرين الثاني/نوفمبر لتعزيز الاتفاقية بطرق شتى، بما في ذلك من خلال التعاون الإقليمي وبذل الجهود لزيادة العضوية والتنفيذ في المناطق النامية. ونرحب أيضا بالدعم القوي من معظم المجموعات الإقليمية لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وجهودها مع الدول الأعضاء لتعزيز القواعد العالمية التي تحظر تطوير واستخدام الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، تدين الولايات المتحدة بشدة استخدام سورية وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام للأسلحة الكيميائية، على النحو الموثق في تقرير آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة الصادر في ٢٤ آب/أغسطس. إن استخدام الأسلحة الكيميائية يستحق الشجب وتجب مساءلة الفاعلين.

في الختام، إن الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بالعمل مع المجتمع الدولي، بما في ذلك في السياقات الإقليمية، بغية تعزيز الأمن الدولي وعدم الانتشار ونزع السلاح. فجميع الدول تستفيد من العمل الذي يساعد على استقرار الأمن الإقليمي، وينبغي لها الاستمرار في العمل على تحسين الظروف الأمنية على الصعيد الإقليمي ومد نطاقه ليشمل الصعيد العالمي.

**السيد كاريو غوميث (باراغواي)** (تكلم بالإسبانية):  
يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن وفد جمهورية باراغواي.

إن جمهورية باراغواي تؤكد من جديد التزامها بتحقيق السلم والأمن الدولي من خلال نزع السلاح وعدم الانتشار، وببذ الحروب، واستخدام الوسائل السلمية لحل النزاعات، والتعاون بين الدول.

والتراجع في مبادرات نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الإقليمي يلحق الضرر بالسلم والأمن العالميين. فأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي منطقة سلام خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الهائل. وفي هذا الصدد،

الخامسة، والثانية هذا العام، وأجرت عددا مفرعا من عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية التي تحظرها الأمم المتحدة. وهذه الأعمال الاستفزازية والمزعزعة للاستقرار تأتي في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن المتعددة، وتشكل تهديدا خطيرا لأمننا المشترك. ونعترم العمل بشكل وثيق مع جميع حلفائنا وشركائنا لوضع تدابير جديدة وتطبيقها لحمل قادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تغيير المسار الحالي والعودة إلى نزع السلاح النووي. وفي مواجهة هذه التهديدات، لا يزال التزامنا بالدفاع عن حلفائنا راسخا لا يتزعزع، بما في ذلك جمهورية كوريا واليابان.

أما في أوروبا، فلا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إحدى أهم المؤسسات المشاركة في تحقيق الأمن الشامل. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بصون وتعزيز وتحديث الأسلحة التقليدية في أوروبا، استنادا إلى المبادئ والالتزامات الرئيسية. وللأسف، نواجه تحديات شديدة في الأمن الأوروبي، والأوروبي - الآسيوي، بما في ذلك الحوادث الإرهابية، والنزاع القائم في ناغورنو كاراباخ، وزيادة التعصب جراء تعاضم أزمة اللاجئين والمهاجرين في أوروبا. إن عدوان روسيا في شرق أوكرانيا ومحاوله ضمها لشبه جزيرة القرم يمثل انتهاكا واضحا لالتزاماتها الدولية التي تتعارض مع التزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وإن انتهاكها لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى يقوض بشدة الأمن الأوروبي.

أما في أفريقيا والأمريكيتين ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، فتعمل الولايات المتحدة بشكل وثيق مع المنظمات الإقليمية، وكذلك مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، لتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ومعالجة فرادى الشواغل الإقليمية، بما في ذلك المسائل الكيميائية والبيولوجية، وأمن الحدود، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

بالإضافة إلى المسائل النووية، فإن تزايد العضوية في اتفاقية الأسلحة البيولوجية في معظم المناطق يبرهن على قيمتها في وضع

وفي هذا السياق، نؤكد بشكل خاص على أهمية تحويل الموارد المخصصة لتحديث ترسانات الأسلحة صوب الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦/٤، وذلك للحد بقدر كبير من تدفقات الأسلحة غير المشروعة، والمساعدة على مكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة.

**السيد إسلام (بنغلاديش)** (تكلم بالإنكليزية): تعلن بنغلاديش تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في وقت سابق بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إن بنغلاديش تدرك أهمية نزع السلاح والأمن الإقليميين في صون السلم والأمن الدوليين. بيد أن مفهوم الاستقرار الاستراتيجي لا يزال المجال الذي يثير قلقاً خاصاً. ونحن نشجع أطراف المجتمع المدني المؤثرة وذات الصلة والجهات المعنية الأخرى على مواصلة المشاركة في المناقشات المتعلقة بإمكانية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا، وذلك في أقرب وقت ممكن. ونعتبر أن ما يتصف بالأولوية هو حصول الدول غير النووية على ضمانات غير مشروطة وملزمة قانوناً ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونحن نضم صوتنا إلى الأصوات التي تنادي بأهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لمصلحة تحقيق السلام والأمن والاستقرار على نحو مستدام في المنطقة. ونؤيد فكرة أن الحوار السلمي والدبلوماسية لا يزالان أفضل الخيارات المتاحة لبناء هيكل آمني إقليمي متين. وتعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك الشفافية وبناء الثقة، يظل هاماً بالنسبة إلى تهيئة الظروف المواتية لاستمرار الحوار المجدي بشأن مسألتي نزع السلاح والأمن.

وتنوّه بنغلاديش بالدور المفيد الذي يؤديه مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، من أجل أن يعقد الخبراء وواضعو السياسات ذوو الصلة الذين هم من المنطقة اجتماعات لتبادل الآراء بشأن المسائل التي تهم الجميع.

تود باراغواي أن تسلط الضوء على الجهود التي تبذلها جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والسوق الجنوبية المشتركة، إلى جانب الدول المنتسبة إليها، للتعهد بالتزامات إقليمية ودون إقليمية تتصل بنزع السلاح والأمن وتنفيذها، والتنويه بجهود منظمة الدول الأمريكية في هذا الصدد. وتبحث باراغواي الدول الأعضاء في تلك المنظمات على العمل من أجل تعزيز الامتثال لتدابير بناء الثقة والأمن في المنطقة، وفي المقام الأول، الحد من إنفاقها على الأسلحة بقدر الإمكان دون الإخلال بمبدأ توفير الأمن للدول بأدنى مستوى من التسلح.

كما تبحث باراغواي الدول الأعضاء في تلك المنظمات على تكثيف جهودها للتصدي للتحديات المشتركة في المنطقة، استناداً للتعاون الدولي والعلاقات الودية بين الدول، ولا سيما بغرض تعميم وتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة، مثل معاهدة تجارة الأسلحة، وبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. كذلك تدعو باراغواي دول المنطقة إلى تشجيع المرأة على المشاركة في المناقشات والقرارات بشأن تدابير نزع السلاح، وعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة في المنطقة، وعلى تعاونها النشط في مكافحة الجريمة عبر الوطنية بشكل عام، بما في ذلك مكافحة الإرهاب.

وتنوّه باراغواي وترحب بالعمل الذي قام به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال عامه الثلاثين، وتؤكد أنه أنشئ مع مراعاة الروابط الوثيقة بين نزع السلاح، وعدم الانتشار، والسلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي.

وأخيراً، تؤكد باراغواي أن الموارد الاقتصادية والفكرية وغيرها ينبغي استخدامها للأغراض السلمية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا، وليس للتحريض على سباقات التسلح أو تفاقم عدم اليقين الذي يؤدي إلى مواجهات مسلحة بين الأمم.

ونود المطالبة بأن يواصل المركز الاقليمي توطيد جهوده الرامية إلى تعزيز التثقيف والبحوث في مجال نزع السلاح في المنطقة، بالاستناد إلى الموارد المفيدة المتاحة له.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان كي يقوم بعرض مشاريع القرارات A/C.1/71/L.14 و A/C.1/71/L.15 و A/C.1/71/L.16.

**السيد عمّار** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): تعلن باكستان تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في وقت سابق حول هذه المجموعة بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. في حقبة ما بعد الحرب الباردة، برزت معظم التهديدات للسلام والأمن بين الدول الواقعة في المنطقة نفسها أو الواقعة في المنطقة دون الإقليمية. لذلك، فإن النهج الإقليمية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة هي أساسية ومكمّلة على حد سواء للجهود الدولية والثنائية. وفي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، فضلا عن قرارات هيئة نزع السلاح واللجنة الأولى، أكدنا مرارا وتكرارا على أهمية أن نتابع بصورة متزامنة النهج الإقليمية والعالمية، بما فيها الاتفاقات المبرمة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

ولقد أيد المجتمع الدولي هذه الآليات، والأطر المعيارية، والأداتين المعروفتين والمجربتين على نطاق واسع بشأن تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة، ولا سيما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. واستفادت عدة مناطق في العالم من تطبيق المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية في مجالي تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة التي تم إعدادها والاتفاق عليها في الأمم المتحدة. ومن المهم التذكير ببعض هذه المبادئ وتكرار الكلام عنها، بما في ذلك الإبقاء في الحد الأدنى على توازن القدرات الدفاعية للدول في ما يتعلق بمستوى تسليحها وقواتها العسكرية، والمسؤولية الخاصة التي تتحملها الدول البارزة عسكرياً والدول ذات القدرات العسكرية الكبيرة حينما يتعلق

وفي الماضي القريب، قام مركز الأمم المتحدة الاقليمي بتيسير عملية تحديد العناصر المشتركة ذات الفائدة والاهتمام لبلدان المنطقة، وذلك أثناء المفاوضات المتعلقة ببعض معاهدات نزع السلاح. وفي سياقنا الوطني، استفدنا استفادة خاصة من الدعم المخصص لتعزيز تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن الصك الدولي للتعقب. وقد مكّنتنا أيضا المساعدة التقنية التي قدمها المركز في هذا المجال من تحديد الثغرات والتحديات التي تواجهها ترتيباتنا القانونية والسياسية والمؤسسية، بغية كفالة الامتثال للأحكام ذات الصلة من معاهدة تجارة الأسلحة. ولا يسعنا إلا أن نؤكد من جديد على الأهمية الحاسمة للتعاون الإقليمي في التصدي بفعالية للتحديات التي يشكلها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والذخيرة.

ونتطلع إلى مواصلة توسيع نطاق شراكتنا مع مركز الأمم المتحدة الاقليمي لدعم عملنا الجاري بشأن وضع قائمة شاملة على الصعيد الوطني في مجال المراقبة تفي بالتزاماتنا وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، في جملة أمور أخرى. وتظل بنغلاديش منفتحة على الفرص المتاحة لزيادة التعلم من أفضل الممارسات في البلدان الإقليمية الأخرى، بهدف منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وإمكانية حيازتها من جانب الإرهابيين وغيرهم من الكيانات اللاعسكرية غير المأذون لها بحيازتها. ولقد أنشأنا ترتيبات مؤسسية تعمل جيدا على تعزيز قدراتنا الوطنية بشأن السلامة والأمن النوويين في سياق سعينا إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ونحن نشكر حكومة نيبال على استضافة مركز الأمم المتحدة الاقليمي، وحكومة تايلند على اتخاذ ترتيبات مؤقتة كي يعمل المركز بشكل فعال. ونتطلع إلى عودة المركز الإقليمي إلى كاتماندو في أقرب وقت ممكن لاستئناف أنشطته على نحو كامل. وكما حدث في سنوات سابقة، يسرنا أن نكون من بين مقدمي مشروع القرار بشأن المركز الإقليمي (A/C.1/71/L.27).

تدابير بناء الثقة ينبغي ألا تصبح غاية في حد ذاتها، بل ينبغي السعي إلى تحقيقها بالاقتران مع الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية للنزاعات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وما لم يحرز تقدم صوب القضاء على المنازعات الكامنة وأسباب انعدام الثقة بين الدول، ستظل فائدة تدابير بناء الثقة محدودة في أحسن الأحوال. فتدابير بناء الثقة وحدها ليست بديلاً أو شرطاً مسبقاً للخطوات الرامية إلى حل المنازعات سلمياً.

وباكستان تعزز بأنها قادت مبادرات بشأن نزع السلاح الإقليمي وتحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة في الأمم المتحدة لسنوات عدة حتى الآن، كوسيلة عملية للنهوض بتلك الأهداف المتفق عليها عالمياً. والقرارات الثلاثة التقليدية لباكستان بشأن تدابير بناء الثقة في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي، ونزع السلاح الإقليمي وتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ترد في مشاريع القرارات A/C.1/71/L.14 و A/C.1/71/L.15 و A/C.1/71/L.16، على التوالي. وهي تقر بأهمية النهج الإقليمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة للسلام والاستقرار الدوليين والتكامل بين النهج الإقليمية والعالمية. ونحن نتطلع إلى استمرار دعم الدول الأعضاء لاعتماد مشاريع القرارات هذه للعام الحالي أيضاً.

**السيد محفوظ (مصر)** (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، تؤيد مصر البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل تونس، باسم مجموعة الدول العربية.

وعندما نتناول الهدف العالمي المتمثل في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، يبرز الشرق الأوسط في المقدمة دائماً. إن القضية التي طال أمدها المتمثلة في إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى تمثل شاغلاً رئيسياً للمجتمع

الأمر بتعزيز الاتفاقات بشأن الأمن الإقليمي، ومتابعة تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة.

ولا يزال منع احتمال وقوع هجمات عسكرية مباغتة وتجنب العدوان أهدافاً مهمة لتحديد الأسلحة التقليدية. ولا بد من تحقيق توازن مستقر في القوات والأسلحة التقليدية ضمناً للاستقرار الاستراتيجي، لا سيما في المناطق الحساسة مثل جنوب آسيا. وباكستان قدمت مقترحات عديدة لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي في جنوب آسيا. ومن المؤسف أن أياً منها لم يلق تجاوباً. واقتراحنا الشامل لإرساء نظام للانضباط الاستراتيجي يتألف من عناصر ثلاثة متشابكة: تسوية النزاعات، واتخاذ تدابير تقييدية في مجال الأسلحة النووية والقذائف، وتحقيق توازن في حيازة الأسلحة التقليدية. والإقرار بتكامل النهج الإقليمية والتحرك قدماً بشأن هذه المسائل الثلاث بصورة كلية سيقطع بنا شوطاً طويلاً صوب النهوض بأهداف تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد العالمي.

وعلى مر السنين، أثبتت تدابير بناء الثقة جدواها وفعاليتها في عدد من المناطق والمناطق دون الإقليمية، بما في ذلك في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وعلى نطاق أوسع في مجالي السلم والأمن الدوليين. وكما أكدت قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ التوجيهية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، ينبغي أن تكون تدابير بناء الثقة على المستوى الإقليمي مصممة وفقاً لخصائص المنطقة، وأن تبدأ بترتيبات بسيطة بشأن الشفافية والانفتاح والحد من المخاطر إلى أن تكون الدول المعنية في وضع يمكنها من اتخاذ تدابير أكثر موضوعية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولكن، بغض النظر عن خصائص المناطق المختلفة وخطوات بناء الثقة التي تتخذها الدول المعنية، ينبغي أن يكون الهدف النهائي للنهج الإقليمية تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتعزى أهمية تدابير بناء الثقة إلى أنها يمكن أن تساعد على تهيئة الظروف المؤدية إلى حوار ودبلوماسية أكثر جدية. غير أن

بداية، التأكيد مجدداً على قرار عام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى كأساس لتمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى بتوافق الآراء، على أن يظل القرار سارياً حتى يتم تنفيذه بالكامل. ثانياً، دعوة إسرائيل، الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تصبح بعد طرفاً في معاهدة عدم الانتشار أو غيرها من المعاهدات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة فوراً بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية ووضع كل مرافقها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ثالثاً، دعت الأمين العام إلى عقد مؤتمر في أقرب وقت ممكن بهدف الشروع في العملية التقنية والسياسية لإبرام معاهدة ملزمة قانوناً بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وهذه العملية تستند إلى توافق الآراء، وجميع الدول في الشرق الأوسط - أي أعضاء جامعة الدول العربية، إلى جانب إسرائيل وإيران، على النحو الذي حددته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سيدعون إلى حضور هذا المؤتمر والمشاركة فيه. وسيكون الأمين العام مسؤولاً عن الجهود التنظيمية طوال العملية وله أن يتخذ كل التدابير الضرورية لكفالة نجاح المؤتمر.

ختاماً، فإن الاقتراح الذي أوجزته يشكل رؤيتنا لطريق يمضي بنا قدماً إلى نزع السلاح الإقليمي. ولن ندخر جهداً، مع المجتمع الدولي وشركائنا، من أجل تحقيق منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط وفقاً لقرار عام ١٩٩٥، الذي يظل سارياً إلى أن يتم تنفيذه بالكامل.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو لعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.60.

**السيد تينيا هاسيغاوا** (بيرو) (تكلم بالإسبانية): إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي في الأساس منطقة متوسطة الدخل قطعت شوطاً كبيراً في الحد من الفقر، غير أننا

الدولي، حتى أنها باتت ترقى إلى ركيعة رابعة للمعاهدة المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من أن الجمعية العامة درجت منذ عام ١٩٧٤ على اتخاذ قرار سنوي بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، وبعد أكثر من أربعين عاماً من هذا التاريخ، بقيت القضية بدون حل حتى الآن للأسف. وقبل عقدين من الزمان، وكعنصر أساسي من حزمة تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، اتخذ مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها لعام ١٩٩٥ قراراً بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وبعد ١٥ عاماً من الجمود، اعتمد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، في إطار خطة عمله، مجموعة من الخطوات البناءة بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ الذي تضمن، في جملة أمور، تكليف الأمين العام ومقدمي قرار عام ١٩٩٥ - وجميعنا يعرف أنها الدول الودية - بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وعلى الرغم من كل الجهود والمشاركة الكاملة والاستعداد الرسمي للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، تلقى المجتمع الدولي أنباء غير متوقعة وصادمة بأن مؤتمر عام ٢٠١٢ المقرر عقده في هلسنكي في ذلك الشهر، قد تأجل انعقاده. وتم هذا الإعلان غير الشرعي والأحادي دون التشاور مع أصحاب الشأن. وحتى بعد عدة جولات من المشاورات والاجتماعات في فيينا وليون وجنيف، لم يعقد المؤتمر حتى الآن.

وفي ضوء الأحكام الواردة في قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ وولاية معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، تضمنت ورقة العمل المقدمة من حركة عدم الانحياز في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ خريطة طريق في هذا الصدد، اشتملت على عدة خطوات عملية تدريجية ترمي إلى إنشاء المنطقة. وشمل ذلك،

موظفي قطاع الأمن الوطني، وعبر تقديم المساعدة التقنية إلى دول أمريكا اللاتينية بما يمكنها من تدمير ما يزيد على ٢٠٠٠ قطعة من الأسلحة المصادرة ووسم ما يزيد على ١٤٠٠ قطعة من الأسلحة النارية الصغيرة. ودرب المركز أيضا ما يزيد على ١٠٠ من موظفي شركات الأمن الخاصة في مجال تحديد الأسلحة الصغيرة وزيادة فعاليتها في تعقب هذه الأسلحة عن طريق تدريب ٧٥ من أخصائيي المختبرات وخبراء التحقيق الجنائي الباليستي من دول المنطقة. ودرب المركز أيضا ما يربو على ١٢٠ من أفراد السلطات الوطنية في المنطقة بغية تعزيز قدرة الدول على تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة. وقدم المركز كذلك المساعدة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) خاصة في مجالات التشريعات الوطنية وأمن الحدود البحرية وخطط العمل الوطنية.

وبالمثل قدم المركز الإقليمي المساعدة إلى بيرو في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بتعزيز الأمن البشري وسمود المجتمعات المحلية من خلال تعزيز التعايش السلمي في بيرو عبر تقديم المساعدة التقنية إلى الهيئة التنظيمية الوطنية للخدمات الأمنية والأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات لغرض الاستخدام المدني في بيرو في مجال تدمير الأسلحة الصغيرة التي تمت مصادرتها بواسطة الشرطة الوطنية. وإذ يأخذ في الاعتبار تزايد تخصصية الخدمات الأمنية، نظم المركز أيضا حلقات عمل في ليما لموظفي السلطات الوطنية وكبار المسؤولين التنفيذيين لشركات الأمن الخاصة. وركزت حلقات العمل تلك على تبادل أفضل الممارسات والمعايير الدولية بهدف ضمان كفاية الأمن المادي وتحسين إدارة مخزونات الأسلحة.

وختاما، أرى أن تحديد المجالات التي ينبغي أن يركز عليها المركز مهمة أساسية تصدت لها مختلف إدارات المركز بحكمة، خاصة القيادة الحالية المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ الأنشطة في ليما ونيويورك. ونحن ممتنون لها كثيرا.

ما زلنا نواجه تحديات ملحة مثل عدم المساواة والفقر والفقر المدقع، بالإضافة إلى مشاكل العنف وانعدام الأمن التي تؤثر على عدد من مدنا.

ولكي تتصدي لتلك التحديات، فإن حكومات بلدانا بحاجة إلى الوسائل التقنية والموارد الاقتصادية اللازمة لذلك. وقد خسرنا جزءا كبيرا من تلك الموارد إما بسبب الآثار السالبة للعنف المسلح أو أنها أنفقت على شراء الأسلحة الباهظة التكلفة. وللتصدي لهذا الوضع فإننا بحاجة إلى بذل الجهود المتضافرة الرامية إلى تنفيذ تدابير السلام ونزع السلاح وبناء الثقة، علاوة على اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك السبب، كلفت الجمعية العامة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قبل ٢٩ عاما بتقديم دعم كبير للمبادرات والأنشطة في بلدان المنطقة الرامية إلى تنفيذ تدابير بناء السلام ونزع السلاح، فضلا عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق إعادة استخدام الموارد المتاحة أينما كان ذلك ملائما. وسوف يصادف العام المقبل الذكرى السنوية الثلاثين لجهود مراكز الأمم المتحدة هذه لأجل الامتثال للولاية الناشئة عن القرار ٦٠/٤١. ويود وفد بلدي تحنئة المركز الإقليمي في ليما بمناسبة الذكرى السنوية المقبلة لإنشائه.

وبفضل الدعم الذي قدّمه المركز الإقليمي هذا، تمكنت بلدان منطقتنا من إحراز تقدم في بناء القدرات وتدريب الأفراد المتخصصين، علاوة على وضع وتنفيذ المعايير في المجالات ذات الصلة بنزع السلاح وتحقيق الأمن. وقد نظم المركز الإقليمي هذا العام ما يزيد على ٦٠ حدثا للمساعدة التدريبية في المجالين التقني والقانوني لدعم مبادرات دول المنطقة الرامية إلى تنفيذ أحكام صكوك نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

وواصل المركز الإقليمي أيضا برنامج التدريب المتخصص وتنمية القدرات اللازمة للتصدي للتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، علاوة على الأنشطة الموجهة إلى

ومن هذا المنطلق، تعرب بلادي عن قلقها إزاء عدم إحراز أي تقدم بعد مرور ٢٠ عاما على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعدم دخولها حيز النفاذ حتى الآن. وتدعو دول الملحق الثاني إلى التوقيع والتصديق على هذه المعاهدة لضمان دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وإننا نحث الدول على الوفاء بالتزاماتها الدولية والامتناع عن إجراء أي تجارب نووية. وقد أعربنا في هذا الشأن عن قلقنا العميق من تطوير كوريا الشمالية لقدراتها النووية والصاروخية وقيامها دوريا بإجراء التجارب النووية التي تهدد أمن جيرانها، وكذلك الأمن والسلم الدوليين.

لقد أسهمت التدخلات في الشأن الإقليمي من قبل إيران في حالة عدم الاستقرار والاقتتال في المنطقة. وعلى الرغم من التوصل إلى الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة الخمسة زائدا واحدا، فقد اصطدمت دول المنطقة بواقع استمرار طهران في تقويض أمن المنطقة عبر الخطاب المتهب والتدخل الفج.

إن دولة الإمارات تأمل أن يعطى الاتفاق الدافع لإيران لتعزيز الثقة في الطبيعة السلمية البحتة والشفافة لبرنامجها النووي. كما نحث إيران على الوفاء بالتزاماتها الدولية ومسؤولياتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وختاما، ندعو المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تطوير عمل هذه اللجنة واعتماد إجراءات فاعلة تسهم في تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر لكي يعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.30.

**السيد آيت عبد السلام الجزائري** (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الجزائر تماما البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز، وممثل مصر باسم مجموعة الدول العربية. وبالنظر إلى أهمية مسألة نزع السلاح والأمن الإقليميين، يود وفد بلدي

وبالنظر إلى الاعتبارات التي ذكرتها، يتشرف وفد بلدي مرة أخرى بتيسير تقديم مشروع القرار A/C.1/71/L.60 المعنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" إلى الجمعية العامة. ويشدد مشروع القرار على دعمنا القوي لدور المركز في النهوض بأنشطة الأمم المتحدة المنفذة على الصعيد الإقليمي لتعزيز السلام والاستقرار والأمن والتنمية في المنطقة. ومثلما حدث في السنوات السابقة، فإننا على ثقة بأن باستطاعتنا التعويل على تأييد جميع الوفود لمشروع القرار كي يتسنى اعتماده بتوافق الآراء.

**السيد المطروشي** (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يود وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن يضم صوته إلى بيان المجموعة العربية، وكذلك إلى بيان حركة عدم الانحياز.

وبالرغم من إيجابيات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في بعض مناطق العالم، إلا أن المجتمع الدولي ما زال عاجزا عن إحراز أي تقدم ملموس في مجال إنشاء عالم من أسلحة الدمار الشامل.

إن دولة الإمارات تعرب عن قلقها البالغ تجاه مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، حيث تشعر بخيبة الأمل من فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، ولعدم انعقاد مؤتمر عام ٢٠١٢ الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وبالرغم من ذلك، فإن دولة الإمارات سوف تستمر في لعب دور داعم لأي جهود بناءة تسعى لتحقيق هذا الهدف.

إن دولة الإمارات تؤمن بأن النظام العالمي لمعاهدة عدم الانتشار ونزع السلاح هما عنصرا أساسيان لضمان تحقيق الأمن والسلم الدوليين. كما تُعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية آلية هامة لتحقيق أهداف نزع السلاح النووي.

قدرة بلدان الساحل على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومن ثم في تفكيك الشبكات المنظمة للاتجار بالأسلحة والجماعات الإرهابية.

إن الجزائر إذ تعمل على إعلاء شأن فضائل الديمقراطية والمصالحة والتنمية لصالح مواطنيها، لم تدخر جهدا في العمل على توطيد الاستقرار والأمن خارج حدودها. وفي هذا الصدد، فيما يتعلق بالأزمة في ليبيا، لا تزال الجزائر مقتنعة بأن الحل الوحيد للمسألة والهام جدا للأمن، والسلام والاستقرار في المنطقة وخارجها، ينبغي أن يكون من خلال الحوار والمصالحة الوطنية بين الأشقاء والجيران في ليبيا. لذلك من واجب المجتمع الدولي توفير كل ما يمكن من الوسائل السياسية والدبلوماسية لدعم ذلك المسار الفريد وتشجيعه وتعزيزه. ومن هذا المنطلق، سيواصل بلدي العمل بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى إيجاد توافق في الآراء بشأن حل سياسي يحافظ على وحدة ليبيا، وسلامتها الإقليمية وتلاحم شعبها، وهو الحل الذي سيمهد الطريق أمام إنشاء المؤسسات الوطنية التي يريدها الليبيون. إن الجزائر، انطلاقاً من واجب التضامن مع الشعب الليبي وكذلك لأن استقرار ليبيا يهمها بشكل مباشر كما يهم جميع البلدان المجاورة، شرعت في بذل جهود مع البلدان المجاورة، والاتحاد الأفريقي، والمجتمع الدولي لدعم أشقائنا الليبيين في السير على طريق الحوار والمصالحة.

أما فيما يتعلق بالحالة في مالي، فقد بدأت عملية الحوار بين الأطراف المالية في الجزائر وأبرم اتفاق شامل للسلام والمصالحة بين الحكومة وغيرها من الأطراف المالية. وبلدي ملتزم بضمان تنفيذه، وسيواصل الاضطلاع بدور رئيسي في هذا الصدد بوصفه رئيس لجنة رصد الاتفاق. ونحضر المجتمع الدولي على مواصلة دعمه السياسي والمالي الذي تمس الحاجة إليه بشدة. أود أن أعتنم هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على التزام الجزائر بدعم

أن يغتنم الفرصة التي تتيحها هذه المناقشة المواضيعية للإدلاء بالتعليقات التالية.

إن الجزائر ملتزمة بتعزيز السلام والأمن الإقليميين والدوليين كونه سمة دائمة لسياستها الخارجية ومبدأ أساسيا موجهها للإجراءات التي تتخذها في الساحة الدولية. وإذ تأخذ ذلك في الاعتبار، ما برحت الجزائر تدعو دائما إلى الحوار والتعاون والتضامن من خلال عضويتها في الأطر والسياسات التقليدية، وخاصة بصفتها عضوا في منطقتي أفريقيا وحوض البحر المتوسط. وفي ذلك الصدد، رحبت الجزائر ببدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندبا) في عام ٢٠٠٩ باعتبارها إسهاما رئيسيا في تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومع ذلك، لا تزال نشعر بقلق عميق إزاء عدم تمكن منطقة الشرق الأوسط من أن تصبح منطقة خالية من تلك الأسلحة بعد مضي سنوات من اعتماد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ١٩٩٥ قرار بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في ذلك الجزء من العالم.

ولذلك نكرر أهمية إنشائها في أسرع وقت ممكن.

إن الجزائر، بالنظر إلى تدهور الحالة الأمنية بين جيرانها، فقد نبهت المجتمع الدولي إلى المخاطر المرتبطة بالانتشار غير المنظم وغير المنضبط لجميع أنواع الأسلحة في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل، وصلاتها الوثيقة بالجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات وشبكات التهريب. وهذه الحالة الصعبة مقلقة للغاية، وتمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في كل بلد في تلك المناطق وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط. كذلك تنطوي على آثار إنسانية واجتماعية واقتصادية مدمرة. لذلك، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تقديم المساعدة الكافية من البلدان المتقدمة النمو والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية سوف يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز

الأسلحة النووية. لقد كان ذلك النظام السبب وراء عجز مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ عن التوصل إلى اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء. لذلك، يجب إجبار النظام الإسرائيلي على الانضمام إلى المعاهدة بوصفه دولة غير حائزة للأسلحة النووية، دون أي شروط أو تأخيرات إضافية، ليس فقط من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط فحسب، بل أيضا لدعم سلطة المعاهدة وأهميتها.

ثمة مصدر آخر للقلق ألا هو حيازة النظام الإسرائيلي للأسلحة الدمار الشامل الأخرى وحيازته لترسانة كبيرة من الأسلحة التقليدية المتطورة. وبالنظر إلى سجله المظلم في مهاجمة جيرانه، وشنه ١٥ حربا، بل حتى قام بغزو بلدان خارج المنطقة، نعتقد أن انضمامه إلى جميع المعاهدات التي تحظر أسلحة الدمار الشامل شرط رئيسي وأكثر إلحاحا للحفاظ على السلم والأمن في الشرق الأوسط.

في السنوات الأخيرة، فإن استخدام الجماعة الإرهابية، داعش، للأسلحة الكيميائية في سورية والعراق فاقم أيضا الحالة الأمنية المتوترة أصلا في الشرق الأوسط. إن جمهورية إيران الإسلامية كونها الضحية الرئيسية للأسلحة الكيميائية في التاريخ الحديث، ما زالت تدين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من أي كان وفي أي مكان، وفي أي ظرف من الظروف. كذلك ما برحنا نقدم المساعدة للأشخاص المتضررين منها، كما فعلنا من أجل المدنيين العراقيين الذين تستخدم داعش الأسلحة الكيميائية ضدهم.

توجد بعض البلدان الغنية بالنفط في الخليج الفارسي الذي ما انفكت المستورد الرئيسي للأسلحة. بيد أن التكديس المفرط للأسلحة المتطورة التي تستوردها هذه البلدان قد ازداد بشكل كبير في السنوات الأخيرة بحيث بلغ مستويات غير مسبوقة. وهذه الأسلحة ومعظمها مستورد من البلدان الغربية، تستخدمها

الشعبين الشقيقين في ليبيا ومالي، والعمل مع جيراننا الآخرين من أجل مستقبل أفضل لجميع شعوب المنطقة وخارجها.

يرحب الوفد الجزائري بتقرير الأمين العام (A/71/156) بشأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. يتضمن ذلك التقرير آراء بعض الدول الأعضاء بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. أود أيضا أن أعتم هذه الفرصة لكي أتوجه بالشكر لجميع الدول الأعضاء التي أسهمت في تنفيذ القرار ٧٢/٧٠. وفي هذا السياق، وكما حدث في سنوات سابقة، تتشرف الجزائر، بتقديم مشروع القرار A/C.1/71/L.30، في إطار البند ١٠٣ من جدول الأعمال، والمعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" من أجل اعتماده في اللجنة الأولى والجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. باستثناء التحديثات التقنية، فإن مشروع القرار لهذا العام يُبقي على النص الكامل لقرار العام الماضي. أخيرا، يأمل الوفد الجزائري والمقدمون الآخرون الـ ٥٦ لمشروع القرار في أن تؤيد جميع الدول الأعضاء اعتماده بتوافق الآراء.

**السيد روبالتجاري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان حركة عدم الانحياز.

إن الحالة الأمنية اليوم في منطقة الشرق الأوسط أكثر توترا وتعقيدا وترويعا من أي وقت مضى. أولا، إن أول وأقدم وأكثر مشكلة أمنية مزمنة في المنطقة الأسلحة النووية تكمن في النظام الإسرائيلي الذي لا يهدد السلام والأمن في المنطقة وخارجها، بل أن ذلك النظام يمثل أيضا العقبة الوحيدة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من مرور أكثر من ٤٠ عاما على الجهود الدولية، لا يوجد أمل اليوم بسبب الاعتراضات العنيدة الوحيدة لدى النظام الإسرائيلي، النظام الوحيد في المنطقة الذي ليس طرفا في معاهدة عدم انتشار

ولتحقيق ذلك، يجب على اللجنة تنشيط مؤتمر نزع السلاح الذي مضى عليه في حالة جمود لفترة طويلة من خلال مشاريع القرارات التي سيتم تقديمها والنظر فيها هنا. ولا بد لنا من التطرق في عملنا إلى جميع أسلحة الدمار الشامل، سواء أكانت نووية أو بيولوجية أو كيميائية أو تقليدية، من خلال المعاهدات الدولية الملزمة قانوناً وتدابير بناء الثقة التي يمكن أن تكون بمثابة أساس لعمل نزع السلاح الذي تقوم به الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن وفد أفريقيا الوسطى، إذ يُبقي ذلك في الأذهان، يتشرف مرة أخرى بعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.67 المعنون: "تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا". وفي حين أن مشروع القرار من حيث الجوهر يقي على نفس الصيغة التي اعتمدها الجمعية العامة في العام الماضي في دورتها السبعين (قرار ٦٤/٧٠)، إلا أنه يشمل بعض التغييرات والتحسينات التي تأخذ في الحسبان توصيات واستنتاجات مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات وسط أفريقيا لهذا العام بشأن التطورات في الحالة السياسية والأمنية في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك التدفق الفوضوي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تغذي الجماعات المسلحة وإرهابيي بوكو حرام من خلال القرصنة البحرية في خليج غينيا. لذلك، يشجع وفدي الدول الأعضاء الأخرى على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء كما حدث في الماضي.

**السيدة تشاند (فيجي) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد فيجي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز. أود أن أدلى ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن جهودنا الرامية إلى المضي قدماً نحو نزع السلاح العام والكامل يجب أن تبدأ بنزع السلاح الإقليمي إذا أردنا أن نعيش في عالم يسوده السلام والأمن الحقيقيين، وهو عالم ملتزمة فيجي

الولايات المتحدة بمساندة التحالف الذي تقوده السعودية في عدوانها على اليمن الذي مضى عليه ٢٠ شهراً تجلت آخر فظائرها بالقصف المتعمد لتجمع جنائزي قتلت فيه على الأقل ١٥٠ شخصاً من المدنيين وحُرقت أكثر من ٥٠٠. وباختصار، بالإضافة إلى الخطر الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، فإن تهديد الولايات المتحدة الذي يدعمه النظامان في إسرائيل والمملكة العربية السعودية، وقام النظامان بغزو جيرانهما وأبقيا شعبي اليمن غزاة تحت الحصار، مما يعرض للخطر بشدة السلام والأمن في الشرق الأوسط. وللتخفيف من هذه الحالة، لا بد من وقف المساعدة العسكرية والأسلحة التي يجري تصديرها إلى تلك الأنظمة، ويجب رفع الحصار اللإنساني عن اليمن وقطاع غزة.

في الختام، أود أن أشدد على أن جمهورية إيران الإسلامية على الرغم من تلك الحالات المحيطة بها والتي تؤثر عليها، لا تزال تحتفظ بإحدى أدنى درجات الإنفاق العسكري في المنطقة. بوصفنا طرفاً في جميع المعاهدات الرئيسية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، نواصل الوفاء بالتزاماتنا بموجب تلك المعاهدات. وما برحنا ملتزمين بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهي منطقة اقترحتها إيران في عام ١٩٧٤. وستظل إيران تتحمل مسؤولياتها بجدية في مواصلة الإسهام في الحفاظ على السلام والأمن في منطقتها الحساسة، وتوقع إرغام الآخرين على القيام بالشيء نفسه.

**الرئيس بالنياية (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى لعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.67.

**السيد كويما (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالإنكليزية):** أود أولاً أن أهنئ الرئيس وأعضاء المكتب على انتخابهم لرئاسة لجنة نزع السلاح والأمن الدولي، ونشيد بالرئيس لقيادته الرائعة لمداولات اللجنة.

بالنظر إلى الزيادة في النفقات العسكرية والمخاطر التي يشكلها التسلح المفرط على كوكبنا، لم يعد بإمكاننا التراجع عن الخطوات التي يجب اتخاذها إذا أردنا ضمان بقاء البشرية.

كما نحض المجتمع الدولي على إعادة النظر في مزايا اعتماد التدابير الأخرى ذات الصلة، وبخاصة تدابير بناء الثقة داخل المناطق. إن الشفافية والثقة عنصران أساسيان لاستدامة السلم والأمن على الصعيد الإقليمي، وهذه التدابير تساعد على الحد من الخوف في حالات التوتر. وهذا ينطبق على الأسلحة التقليدية بنفس درجة انطباقه على الأسلحة النووية. إن الدول المنوط بها الوفاء بطموحاتنا المتضمنة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لا يمكنها ببساطة أن تتورط في صراعات إقليمية أو تحول الموارد الشحيحة لتمويل الحروب بدلا من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولذلك لها مصلحة في ضمان اتخاذ تدابير بناء الثقة هذه.

في الختام، إن فيجي ملتزمة بمبادئ الأمم المتحدة وبالسلم والأمن. وفي هذا العالم المتسم بالعمولة، لم نعد بمنأى عن التهديدات والمشاكل التي يواجهها جيراننا، لأن ثمة مسائل على الصعيد عبر الوطني لا تحترم الحدود ولا تقتصر على حدود دولة بمفردها. لهذا السبب تحض فيجي المجتمع الدولي على الانخراط في الحوار والمفاوضات المجدية الرامية إلى تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة.

**السيد تسيمباليوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** إن أوكرانيا بوصفها نصيرا لصون السلام والأمن بأدنى مستوى ممكن من التسلح، بما في ذلك الأسلحة التقليدية، تسلّم بالدور الهام للحد من الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وترحب بجميع التدابير الرامية إلى تحقيق ذلك. إن التزام أوكرانيا الثابت بتعزيز فعالية تدابير بناء الثقة لم يتغير أيضا. وبالنظر إلى ذلك، تؤيد أوكرانيا وتشارك في تبني مشروع القرار A/C.1/71/L.16 المعنون "تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي" ومشروع القرار A/C.1/71/L.14 المعنون "تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي".

به. وفي هذا الصدد، نرحب بالتوقيع والتصديق على معاهدة راروتونغا لعام ١٩٨٥، حيث عقدنا العزم فيها على إبقاء منطقة المحيط الهادئ خالية من الأسلحة النووية. فمعاهدة راروتونغا توضح التزام ١٤ بلدا في جزر المحيط الهادئ بإبقاء منطقتنا خالية من الأسلحة النووية.

ذلك أن الأمن الإقليمي أساسي للأمن الدولي وعامل محفز للسلام والأمن الدائمين في العالم. بينما يندلع العنف والصراعات المسلحة في مختلف أنحاء العالم اليوم، علينا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، واجب إعادة النظر في النهج التقليدية المتبعة في تعزيز السلام والأمن. وفي حين أن نزع السلاح الشامل والكامل ينطوي على العديد من الفوائد، تقرر فيجي أيضا بمزايا اعتماد نهج تدريجي لبلوغ ذلك الهدف من خلال الإبقاء على المناطق الخالية من الأسلحة النووية وكذلك استخدام تدابير لكبح الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي زيادة تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. إن التعاون والمساعدة الإقليمية أحد أكثر الطرق فعالية في مكافحة الاتجار غير المشروع وانتشار الأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، فإن تبادل المعلومات من شأنها أيضا أن يساعد الدول على رصد وكشف ومصادرة الأسلحة غير المشروعة.

هذا النهج يفيد منطقة المحيط الهادئ. وتشكل معاهدة راروتونغا محور الأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهادئ، حيث نجحنا في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة كانت في وقت قريب جدا تتعرض للتجارب النووية. إن المعاهدة لا تحظر استخدام واختبار وحياسة الأسلحة النووية، بل إنها تمثل التزام الدول الأطراف الواضح بتحقيق السلام والأمن على الصعيد الإقليمي. وينبغي عدم إغفال الأسس الموضوعية للترتيبات الإقليمية لنزع السلاح عندما يتعلق الأمر بالتحديات الأمنية الإقليمية. لذلك، نشجع الدول الأخرى على اعتماد ترتيبات مماثلة في مناطقها.

الثقة والأمن في البحر الأسود التي كانت أوكرانيا تشارك فيها. وعلاوة على ذلك، ومنذ تعليق مشاركتها في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في عام ٢٠٠٧، تجنبت روسيا تبادل المعلومات ومراقبة عملية التحقق، لا سيما فيما يتعلق بالحالة في المنطقة العسكرية الجنوبية لروسيا. وقد يسر التأثير المزعزع للاستقرار لتكديس الأفراد والمعدات العسكرية هناك عدوان روسيا على جورجيا في عام ٢٠٠٨ وعدوانها على أوكرانيا خلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦. ونتج عن عدوانها ضد أوكرانيا أن نظم تحديد الأسلحة التقليدية وبناء الثقة أصبحت لا تنطبق حاليا على أراضي جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي أو في بعض أنحاء منطقتي دونيتسك ولوهانسك الأوكرانيتين.

وبالرغم من تدهور الحالة الأمنية الذي تسبب فيه السلوك غير الحضاري لقيادة الكرملين الحالية، تعتقد أوكرانيا أن الخبرة المكتسبة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من خلال وضع تدابير لبناء الثقة، تستحق اهتماما جادا، وأن وثيقة فيينا، التي ولدت قدرا كبيرا من الخبرة في المنطقة، يمكن أن تكون مثلا صالحا للتطبيق في إطار ترتيبات مماثلة في مناطق أخرى من العالم.

**السيدة سانشيس رودريغيس (كوبا)** (تكلمت بالإسبانية): تؤيد كوبا تماما البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في وقت سابق باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تؤكد كوبا التزامها بتعددية الأطراف بوصفها مبدأ أساسيا للمفاوضات بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة. إن المفاوضات المتعددة الأطراف داخل منظومة الأمم المتحدة ومع التقيد الصارم بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي هي الطريقة المناسبة لتحقيق أهداف نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وبصفة عامة لصون السلم والأمن الدوليين.

في الوقت نفسه، لا يمكننا تجاهل أهمية المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بنزع السلاح. فوجود المناطق الحالية من

من الجدير بالذكر أن أوكرانيا بلد مشارك مسؤول في الأجل الطويل في آليات بناء الثقة لعموم أوروبا المتصلة بمراقبة الأسلحة التقليدية، مثل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ومعاهدة الأجواء المفتوحة، ووثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعلى الرغم من توتر الحالة في بعض المناطق من بلدنا وزيادة العبء على القوات المسلحة الأوكرانية الذي تسبب به العدوان الروسي، تواصل أوكرانيا الوفاء بالتزاماتها في ميدان تحديد الأسلحة التقليدية بموجب تلك الصكوك الدولية.

تولي أوكرانيا أهمية كبيرة لتدابير بناء الثقة على الصعيد الثنائي مع البلدان المجاورة في المناطق الحدودية التي وضعت وفقا لوثيقة فيينا. وحتى الآن، دخلنا في اتفاقات ثنائية تتعلق بالموضوع مع بولندا، وبيلاروس، وهنغاريا، وسلوفاكيا، ورومانيا. وفقا لتلك الاتفاقات، أكدت قدرتنا على القيام بالتفتيش، على أساس المساواة، الطابع العملي والفائدة في تعزيز الثقة والعلاقات الودية والتعاون العسكري والسياسي بين البلدان المعنية. ومزايا تدابير بناء الثقة الثنائية هذه التي تجدر ملاحظتها، تشمل: القدرة على مراقبة الأنشطة العسكرية، بدءا من المستوى التكتيكي؛ وحظر إجراء مناورات عسكرية على مستوى الكتيبة أو فوق ذلك على بعد مسافة تبعد عن الحدود من ١٠ إلى ٢٠ كيلومترا؛ تطبيق تدابير بناء الثقة على أنشطة الأمن والدفاع الأخرى وأجهزة إنفاذ القانون وكذلك القوات المسلحة؛ وإمكانية تمديد التفتيش لفترات أطول وتوسيعه ليشمل وحدات على مستوى الكتيبة.

والمؤسف أن المقترحات العديدة التي سبق أن قدمتها أوكرانيا لإبرام اتفاق مماثل مع روسيا قوبلت بالرفض من الجانب الروسي. ومن المؤسف أيضا أن الاتحاد الروسي قد تسبب في حالة من الجمود في التعاون العسكري دون الإقليمي وترتيبات بناء الثقة بين الدول المطلّة على البحر الأسود، وبخاصة مجموعة العمل المعنية بالتعاون البحري في منطقة البحر الأسود وتدابير بناء

تعزيز أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك العمل الهام الذي تضطلع به المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح، وذلك بالتشاور الوثيق مع دول المنطقة.

**السيد كبايدو (توغو)** (تكلم بالفرنسية): نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي تأخذ فيها توغو الكلمة منذ بداية دورة اللجنة الأولى لهذا العام، أود في البداية أن أهنئ رئيس اللجنة على انتخابه وأؤكد له دعم بلدي. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه، تحت قيادته الماهرة، ستكفل جهودنا بالنجاح.

كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأقول إن توغو تؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز. كما تعرب توغو عن امتنانها للأمين العام على تقريره المفصل للغاية (A/71/128) عن المبادرات التي اتخذها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا. وتبرهن المبادرات العديدة التي يتناولها التقرير تماما على أن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا يضطلع بمهمته على أكمل وجه. وفي هذا العام، ٢٠١٦، وبينما يحتفل المركز بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشائه، فإنه قد أصبح مهما الآن أكثر من أي وقت مضى خاصة في وقت يتفشى فيه الإرهاب في أفريقيا، وتنتشر جميع أنواع الأسلحة وتشكل حيازة الجهات من غير الدول للأسلحة التقليدية تحديات هائلة لأمن دولنا.

ووفقا لولايته المحددة في القرار ١٥١/٤٠، تمكن المركز من اتخاذ بعض الإجراءات المشجعة في العام الماضي حيث قدم، عند الطلب، الدعم التقني لمبادرات الدول الأفريقية الرامية إلى تنفيذ التدابير الحاسمة الأهمية المتعلقة بالسلام والحد من الأسلحة ونزع السلاح. وتكتسي هذه الإجراءات أهمية خاصة من خلال تقديم المساعدة التقنية في مختلف المجالات. ومن بين هذه الإجراءات الرئيسية تقديم المساعدة في مسائل السلام والأمن، وفي تطبيق الصكوك القانونية الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة انتشار

الأسلحة النووية، على سبيل المثال، يساعد على تعزيز نزع السلاح النووي، وتؤيد كوبا إنشاء هذه المناطق في جميع أنحاء العالم. وعلى وجه الخصوص، تؤيد إنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وهو ما سيمثل إسهاما رئيسيا في السلام والأمن في بلدان المنطقة. والمؤتمر الدولي المقترح بشأن إنشاء هذه المنطقة لا يمكن الاستمرار في تأجيله إلى أجل غير مسمى ويجب أن يُعقد دون مزيد من التأخير.

ويجب أن تكمل النهج العالمية والإقليمية تجاه نزع السلاح وتحديد الأسلحة بعضها بعضا وأن تُطبق، قدر الإمكان، بشكل متزامن في السعي لتحقيق نفس الهدف المتمثل في تعزيز نزع السلاح والسلام والأمن على الصعيد الدولي. ويجب ألا تخضع جهود نزع السلاح على الصعيد الإقليمي لأسلوب الوصفات أو النماذج الجاهزة التي تناسب جميع الحالات، بل ينبغي أن تراعي على النحو الواجب السمات الخاصة بكل منطقة.

ونحث سائر المناطق على إعلان نفسها مناطق سلام، كما فعلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقد في هافانا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ومن شأن إنشاء هذه المناطق في جميع أنحاء العالم أن يساعد على إنهاء استخدام أو التهديد باستخدام القوة والأسلحة الدمار الشامل إلى الأبد.

ويساعد تنفيذ تدابير بناء الثقة الثنائية والإقليمية التي تحظى بموافقة ومشاركة جميع الأطراف المعنية على تهدئة التوترات ومنع نشوب النزاعات وتوطيد الاستقرار الإقليمي. وفي حين أن المسؤولية عن نزع السلاح والأمن تقع على عاتق جميع الدول، فإن الدول التي تملك قدرات عسكرية أكبر تتحمل المسؤولية الرئيسية. وفي ذلك السياق، فإن احترام ودعم القرارات والمعاهدات الإقليمية ودون الإقليمية أمر حاسم الأهمية.

في الختام، يود وفد كوبا أن ينوه بعمل مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح في عامها الثلاثين. ويجب مواصلة

وبعد ٣٠ عاماً، لا تزال هذه الرغبة قوية. وتوغو فخورة جدا بالدور الذي تضطلع به في الشؤون الدولية باستضافتها للمركز. أخيراً، وفيما يتعلق بمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، يمكنني أن أؤكد للجميع أن بلدي لن يدخر جهداً في الوفاء بمسؤولياته بموجب اتفاق المقر.

**السيد سامفيليان (أرمينيا)** (تكلم بالإنكليزية): تعلق أرمينيا أهمية كبيرة على نزع السلاح الإقليمي، ولا سيما الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بهدف توطيد الاستقرار والأمن وتهيئة جو من الثقة على الصعيدين الدولي والإقليمي. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن السلام والأمن على الصعيد العالمي يتوقفان بصورة مباشرة، وبدرجة كبيرة، على الاستقرار الإقليمي ودون الإقليمي. وتضطلع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بدور حاسم في تعزيز التفاهم والثقة المتبادلة بين الدول والشعوب في المنطقة نفسها من أجل التغلب على العداء وعدم الثقة بين أولئك الذين يجب أن يتعلموا مرة أخرى العيش جنباً إلى جنب.

وللأسف، فإن أحداً لم يأبه بالتحذيرات العديدة التي صدرت بالنياية عن أرمينيا، بما في ذلك في هذه اللجنة، إزاء حقيقة أن أذربيجان ستصبح في نهاية المطاف رهينة لخطابها الذي يحض على الحرب وستستخدم القوة والعنف من أجل تحقيق مزايا أحادية الجانب في سياق تسوية النزاعات. وفي غياب استجابة دولية حازمة، ما فتئت أذربيجان ولفترة طويلة جدا تستعد لاستخدام القوة، سواء من حيث بناء القدرات أو تهيئة سكانها للحرب. وجهودها المتواصلة الرامية إلى تقويض عمل الوسطاء الدوليين، متمثلين في الرؤساء المشاركين بمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تدل بوضوح على سياسة التصعيد وعلى وجود مناخ من التسبب.

وفي الساعات الأولى من صباح يوم ٢ نيسان/أبريل، شنت أذربيجان عدواناً عسكرياً على ناغورنو كاراباخ، منتهكة بذلك الاتفاقين الثلاثين لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ بشأن وقف إطلاق

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، وفي ما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، على سبيل المثال لا الحصر. وفي توغو وفي إطار منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، لا شك في أن النشاط الرئيسي للمركز يتمثل في الدعم التقني المقدم لوسم وتسجيل الأسلحة. وينبغي أيضاً أن نشدد على أن الدعم التقني المقدم من المركز كان حاسم الأهمية أثناء التحضير لمؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي بشأن الأمن والسلامة البحريين والتنمية الاقتصادية في أفريقيا، الذي عقد في لومي. وأود أن أعرب عن امتناننا للمركز على دعمه الثابت لتوغو في الدور المحوري الذي تؤديه في مجال نزع السلاح في أفريقيا.

بالرغم من جهود المركز لنزع السلاح على الصعيد الإقليمي، فإنه لا يزال يواجه صعوبات مالية. وتود توغو أن تكرر دعوة الأمين العام إلى الدول الأعضاء والجهات المانحة إلى القيام بالمزيد للمساعدة في تعزيز قدراته التشغيلية بغية تلبية الاحتياجات المتنامية باطراد لبلداننا. ولذلك، ندعو إلى اعتماد مشروع القرار A/C.1/71/L.50، المعنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا"، بالإجماع. وهو المشروع الذي قدمته نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية بهدف تعزيز قدرات المركز. ومن جانبنا، بصفتنا البلد المضيف، نود أن نغتتم هذه الفرصة لكي نؤكد مجدداً تقييد حكومة توغو بالوفاء بالتزاماتها، وهو ما يتجلى في مواصلة تقديم التسهيلات للمركز الإقليمي. وقد اضطلعنا مؤخراً بجهود لتجهيز المؤسسة بمباني أساسية أحدث، والتي تشمل مبنى جديداً وإصلاح الطريق الرئيسي المؤدي إلى المركز، مما يوفر لموظفي المركز بيئة عمل محسنة وإمكانية وصول أفضل إلى مكان عملهم.

وعندما وافقنا على استضافة مقر المركز في عام ١٩٨٦، كان دافعنا هو الرغبة في الإسهام في تحقيق المثل الأمنية التي تسترشد بها الأمم المتحدة.

ومن الضروري الآن أن نمنع تكرار ما حدث في بداية نيسان/أبريل وأن نتأكد من الكبح الفعال لتلك المحاولات الخطيرة المتمثلة في السعي إلى فرض حل عسكري للمسألة. وتنفيذ تدابير بناء الثقة التي اقترحتها الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك المقترحات التي اتفق عليها رؤساء الدول في مؤتمر قمة فيينا وسانت بطرسبرغ في وقت سابق من هذا العام، سيخدم ذلك الغرض بكل تأكيد. ومن المهم للغاية أيضا ضمان أن يحث المجتمع الدولي أذربيجان على الامتثال الصارم لاتفاقي وقف إطلاق النار الثلاثين لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وقد وافقت أرمينيا وناغورنو كاراباخ على تنفيذ أحدث المقترحات في أقرب وقت ممكن وتظلان ملتزمتين بذلك التزاماً كاملاً، إلا أن أذربيجان ما زالت حتى الآن ترفض القيام بذلك. ونكرر تأكيد موقفنا الثابت القائم على أن الالتزام الواضح الذي لا لبس فيه بوقف إطلاق النار وتدابير بناء الثقة من جانب الأطراف المعنية هو السبيل الوحيد لتهيئة بيئة مواتية لبدء عملية سلام.

ختاماً، لقد أثبتت التطورات في منطقتنا مرة أخرى أن استخدام القوة لا يمكن أن يفضي إلى حل دائم للنزاع القائم. والخيار الوحيد هو التوصل إلى تسوية سياسية تتبع من المفاوضات التي تركز على الالتزام المطلق للأطراف بعدم استخدام القوة. ونؤكد تمسكنا بإجراء مفاوضات سلمية في إطار الصيغة ذات الولاية الدولية تحت رعاية الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون. ونمتدح ونقدر أيضا الدعم المتواصل من جانب الأمين العام لبدء عملية سلمية في إطار تلك الصيغة.

**السيدة مامادوفا** (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة، أود أن أهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم.

وتعلن أذربيجان تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في وقت سابق بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

النار، اللذين وقعتهما أذربيجان وناغورنو كاراباخ وأرمينيا. وليس هناك حدود زمنية لاتفاقي وقف إطلاق النار، إلا أن أذربيجان تحاول، بما في ذلك داخل الأمم المتحدة، الطعن في صلاحيتهما. ومنذ بداية العدوان الأذربيجاني، استهدفت البنى التحتية المدنية والسكان - بمن فيهم الأطفال والمسنون - بشكل متعمد وعشوائي. وكان من بين أوائل الضحايا المدنيين صبي عمره ١٢ عاماً، قُتل أمام مبنى إحدى المدارس نتيجة هجوم بصاروخ غراد وأصيب تلميذان آخران بجراح. وقد قُتل ثلاثة مسنين، من بينهم امرأة تبلغ من العمر ٩٢ عاماً، بعد تعرضهم للتعذيب الوحشي والتشويه. وقطعت القوات المسلحة الأذربيجانية رؤوس ثلاثة جنود أسرى من قوات الدفاع لناغورنو كاراباخ بنفس الأسلوب الذي يتبعه تنظيم داعش، وذلك في عمل همجي جرى في وقت لاحق الاحتفال به في مدن وقرى أذربيجان وتم بثه على شبكات التواصل الاجتماعي التابعة لهم.

وفي أواخر نيسان/أبريل، وأثناء انعقاد المنتدى السابع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات في باكو، واصلت القوات المسلحة الأذربيجانية انتهاك وقف إطلاق النار، مما تسبب في المزيد من الخسائر في الأرواح. وقد تجاهل المنتدى ذلك فيما كان يحتفل بإمكانية إيجاد عالم أكثر سلاماً واحتضاناً لجميع فئات المجتمع وبناء الاحترام المتبادل بين الشعوب من مختلف الهويات الثقافية والدينية - في بلد يمارس الهمجية والقتل في مكان لا يبعد سوى بضعة مئات من الكيلومترات عن مكان انعقاد المنتدى.

وترحب أرمينيا بالإدانة القاطعة لانتهاكات وقف إطلاق النار التي أعرب عنها مختلف ممثلي المجتمع الدولي. بيد أن الإدانات العامة وغير المحددة لن تكفي يد أذربيجان، الطرف المسؤول عن العدوان. ولذلك، من الضروري أن تحدد هذه الإدانات أذربيجان وأن تحملها المسؤولية عن تفويض وقف إطلاق النار، ونتيجة لذلك، تفويض السلام والأمن الإقليميين.

وقيامها بصورة غير أخلاقية بإنشاء أراضٍ محتلة وكيان انفصالي تابع لها. وأدان مجلس الأمن، في قراراته ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)، احتلال أراضي أذربيجان، مؤكداً سيادتها وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها الدولية، ومطالباً قوات الاحتلال بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط من الأراضي الأذربيجانية المحتلة. واتخذت الجمعية العامة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى موقفاً مماثلاً.

وانقضى ٢٤ عاماً منذ نشوب النزاع المسلح. ومع ذلك، تواصل أرمينيا احتلال أراضٍ في أذربيجان بصورة غير مشروعة، وذلك في تجاهل تام لمطالب مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة وقرارات المنظمات الدولية وفي انتهاك صارخ للقواعد والمبادئ المقبولة عموماً للقانون الدولي. وهي تواصل السعي إلى زيادة توطيد الوضع القائم للاحتلال، وذلك بتعزيز قواتها العسكرية في الأراضي المستولى عليها وتغيير الطابع الديمغرافي والثقافي والمادي لها ومنع مئات الآلاف من الأذربيجانيين المشردين قسراً من العودة إلى ديارهم.

وإلى وإلى جانب ذلك، فإن الانتهاكات المتكررة لوقف إطلاق النار، في شكل هجمات على المدن والقرى الأذربيجانية، أصبحت أكثر تواتراً وعنفاً في الآونة الأخيرة، مما أسفر عن سقوط العديد من المدنيين الأذربيجانيين بين قتيل وجريح. كما شنت أرمينيا مؤخراً هجمات واسعة النطاق على السكان المدنيين في أذربيجان في أوائل نيسان/أبريل.

إن التصعيد الذي وقع في نيسان/أبريل تذكرة حية بأن الوضع الراهن، الذي أقر المجتمع الدولي بأنه لا يمكن أن يستمر وغير مقبول، هو وضع خطير وقد يتصاعد في أي وقت بصورة لا يمكن التنبؤ بعواقبها. وعلى أرمينيا أن تدرك أن الاعتماد على الوضع الراهن والاستفزازات العسكرية أمر ينطوي على سوء تقدير خطير. وأذربيجان تنتظر من أرمينيا وقف الحشد

تعلق أذربيجان أهمية كبيرة على الجهود المشتركة الرامية إلى معالجة المسائل الإقليمية والعالمية، مع التركيز بوجه خاص على الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وضمان أمن الطاقة. وندعو بشدة إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في جنوب القوقاز وخارجها. ونقر بأهمية المسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومخزونات الذخيرة التقليدية. وما فتئنا نشارك بنشاط في معالجة مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد الدولي، بما في ذلك من خلال الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة الاتجار غير المشروع من أي نوع. وفي هذا الصدد، فإن وفاء الدول بحسن نية بالتزامات التي تعهدت بها يكتسي أهمية بالغة. ونرحب بالنتائج الناجحة التي حققها، في وقت سابق من هذا العام، الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي له المقرر عقده في عام ٢٠١٨.

إن مسألة نزع السلاح الإقليمي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لمنطقتنا عموماً وأذربيجان بصفة خاصة. وكما تعلم اللجنة ووفقاً لما وثقه مجلس الأمن، فقد شنت جمهورية أرمينيا حرباً واستخدمت القوة ضد أذربيجان واحتلت ما يقرب من خمس مساحة أراضيها، بما في ذلك إقليم ناغورنو كاراباخ وسبع مقاطعات مجاورة له. ومارست التطهير العرقي في المناطق التي استولت عليها، ما أسفر عن تهجير حوالي مليون أذربيجاني من ديارهم، وارتكبت جرائم خطيرة أخرى أثناء النزاع. ولذلك، فإنني متأكد من أننا جميعاً نستغرب سماع بلد استخدم القوة لاحتلال أراضٍ أذربيجانية - وهو عمل مدمر يمثل السبب الرئيسي للجمود الحالي في المفاوضات - يدين استخدام القوة. لقد انتهكت أرمينيا انتهاكاً صارخاً التزاماتها القانونية الدولية باستخدامها القوة العسكرية لغزو الأراضي الأذربيجانية

الشراكة مع بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر وبلدان مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل، تقوم القوات الفرنسية أيضاً بعدة عمليات بهدف الحد من قدرة الجماعات الإرهابية المسلحة على العمل بحرية وحرمانها من أسلحتها. كما أنها تتدخل بانتظام في الجهود المبذولة لمكافحة الأجهزة المتفجرة دعماً لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ويعد النهج الإقليمي أيضاً وسيلة مهمة للنهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وفرنسا التي وقعت على مختلف المعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية وصدقت عليها، تعترم التوقيع على بروتوكول معاهدة بانكوك بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وهي تؤيد منذ البداية إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها. وهذا الهدف الحيوي عنصر أساسي أيضاً في إيجاد حل دائم لأزمات الانتشار والتزام جميع دول المنطقة بكل الاتفاقيات ذات الصلة بعدم الانتشار ونزع السلاح.

وفي ما يتعلق بالقارة الأوروبية، تؤيد فرنسا بقوة وضع تدابير للشفافية وبناء الثقة تتوافق مع الحالة الجيوسياسية للمنطقة، شأنها في ذلك شأن غيرها من أعضاء الاتحاد الأوروبي. ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا قد أسفرت عن تدمير جانب كبير من الأسلحة، وبلدي بحث كل الأطراف في تلك المعاهدة على تهيئة الظروف لاستمرار تنفيذها الكامل والشامل. ومعاهدة السماوات المفتوحة، التي تسمح بالرحلات الجوية اليومية في أجواء ثلاث مناطق شاسعة تمتد من فانكوفر إلى فلاديفوستوك، تحسن التماثل بين الدول الأوروبية أيضاً. كما أن وثيقة فيينا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تشكل أداة لبناء الثقة والشفافية والحد من المخاطر. ونظراً للأخطار التي تهدد الهيكل الأمني الأوروبي، فإن فرنسا تدعم الزخم الذي بثه السيد فرانك - فالتر شتاينماير، وزير خارجية ألمانيا، من أجل دينامية جديدة في تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا.

العسكري في الأراضي الأذربيجانية المحتلة والدخول في مفاوضات مع أذربيجان بحسن نية من أجل إيجاد حل سياسي طال انتظاره للنزاع.

ختاماً، أود التشديد على أن النزاع لا يمكن تسويته إلا على أساس الحفاظ على سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. والسلامة الإقليمية لأذربيجان لم ولن تكون موضوعاً للتفاوض أبداً. وما زلنا ملتزمين بعملية التسوية على أساس هذا الفهم. وكلما سارعت أرمينيا بالعودة إلى المشاورات واستيعاب هذه الحقيقة الواقعة، سيكون حل النزاع ممكناً، وستستفيد بلدان المنطقة وشعوبها من إمكانيات التعاون والتنمية الاقتصادية.

**السيد كوسبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** على الصعيد الإقليمي، يمكن للخصوم السابقين الذين تعلموا العمل معاً من أجل إرساء حوار مسالم أن يستخلصوا ممارسات فضلى طموحة مع الاسترشاد بالعمل الذي نقوم به في محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف. ولعل الاتحاد الأوروبي هو خير مثال على ذلك، فقد نجح في استخلاص الدروس من ماض مؤلم لبناء سلام دائم عن طريق ابتكار نمط جديد لإدارة الخلافات. والاتحاد الأوروبي يطبق هذه الخبرات في سياسته بشأن التعاون القائم على حسن الحوار بما يخدم مصالح شركائه. وأدوات التعاون التي يستخدمها، بما في ذلك في مجال نزع السلاح، ذات بعد إقليمي واضح. وعلى سبيل المثال، تشارك فرنسا بشكل نشط في برنامج للمساعدة للاتحاد الأوروبي يرمي إلى تحسين التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة. وفي العام الماضي، عقدت فرنسا حلقات عمل دون إقليمية في السنغال وبوركينا فاسو بشأن الموضوع.

وتشارك مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح أيضاً في هذا المجال ويمكنها أن تؤدي دوراً مفيداً في أقرب الجهود إلى أصحاب المصلحة على أرض الواقع. وفي إطار

استنساخها في بلدان أخرى في أوضاع مماثلة، ترمي إلى تعزيز قدراتها المؤسسية وعملياتها الوطنية لا أن تحل محلها.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا للتو إلى آخر المتكلمين المدرجين في القائمة لهذا اليوم.

سأعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني.

**السيد ري تونغ لي** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): في وقت سابق من هذه الجلسة، أثار ممثل الولايات المتحدة مرة أخرى المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في بيان حافل بالكاذب وفي مؤامرة ضد الواقع والحقيقة. ومرة أخرى، فإن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يرفض هذا الجدل السخيف رفضاً تاماً. وبما أنني أشك بقوة في أن الممثل لا يفهم معنى التهديد الذي يشير إليه، سأفند نقاطه الواحدة تلو الأخرى لتمكينه من الفهم.

أولاً، قال إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجرت تجربة نووية خامسة. ويجب أن نكون واضحين عند ذكر الأعداد. كم عدد الاختبارات التي أجرتها الولايات المتحدة؟ نحن جميعاً خبراء في مجال نزع السلاح، ونعرف في اللجنة الأولى أفضل من أي شخص آخر في العالم أن أكثر من ٢٠٠٠ تجربة لأسلحة نووية قد أجريت على مستوى العالم. والولايات المتحدة تستأثر بما يقرب من نصف تلك الاختبارات، أي حوالي ١١٠٠٠٠٠٠ تجربة. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجرت خمسة اختبارات حتى يومنا هذا. وممثل الولايات المتحدة لا يملك أي حق أخلاقي يمكنه من الحديث عن مسألة إجراء تجارب نووية لبلد آخر أو حتى إثارتها.

وقد أشار الممثل أيضاً إلى تهديد - ولكن هذا التهديد يأتي من الولايات المتحدة حقاً.

وهناك أشكال أخرى للتعاون داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما في معالجة مسائل مثل مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديدات الشاملة والأمن الإلكتروني وإدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. ويدرس شركاء المنظمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وآسيا أشكال التعاون هذه، إلى جانب أفضل الممارسات التي تتواءم مع بيئتهم الإقليمية الخاصة.

كما أن مبادرات عدم الانتشار ونزع السلاح المطروحة على الصعيد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن يعزز بعضها بعضاً إذا ما استوعبت بروح التكامل. وحشد المجتمع الدولي ضد مشاكل مخلفات الحرب من الأجهزة المنفجرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة خير مثال على ذلك. وعلى الصعيد العالمي، تقوم فرنسا بتنسيق العمل الجاري بشأن الأجهزة المتفجرة المرتجلة في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، مما مكنا بموجب بروتوكولها الثاني المعدل من اعتماد إعلان سياسي بشأن مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

وعلى الصعيد المحلي، ومن خلال مختلف كيانات وزارتي الدفاع والداخلية، تقدم فرنسا دعمها بتقديم المساعدة المالية واللوجستية لعدد من الدورات التدريبية لشركاء مثل كمبوديا ولبنان والعراق وأوكرانيا، إلى جانب الكاميرون ونيجيريا وتشاد والنيجر، وهي البلدان الأفريقية الأكثر عرضة لخطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

وبغية إيجاد صلة تجمع بين الصعيدين العالمي والمحلي، تسهم فرنسا في مبادرات التعاون الإقليمي، ولا سيما مركز التدريب الإنساني لإزالة الألغام في غرب أفريقيا في أويداه، بنن. كما أن تكامل المعارف الذي ينهض به مركز التدريب يمكنه من دعم شركائنا الأفارقة في بناء القدرات من أجل تقييم مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وتطوير ورفع مستوى إدارتها. وهذه المشاريع النموذجية، التي يمكن

وحددتها باعتبارها هدفا لضربة نووية وقائية. وتجري المناورات العسكرية النووية المشتركة منذ الستينات. وقبل يومين تحديداً، جرت عملية عسكرية مشتركة أخرى كمتابعة للتدريبات البحرية المشتركة، وهذه المرة بمشاركة قاذفات وطائرات مقاتلة يابانية، باستخدام حامل الطائرات الأمريكية رونالد ريغان وفريقها من السفن الحربية والأسلحة المتطورة جداً. وما زال الهدف هو نفسه - الإعلان صراحة عن محاولة القضاء على قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ومرة أخرى، ولمعلومات اللجنة، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أشار صراحة السيد كيري، وزير خارجية الولايات المتحدة الحالية، إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفها نظاماً غير قانوني وغير شرعي. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترفض هذا الادعاء بوصفه حجة سخيفة أخرى. وعلى العكس من ذلك، فإن الولايات المتحدة هي أكثر أنظمة العالم غير القانونية وغير الشرعية، ومن أوجدت كل مسألة نووية وإقليمية، وغزت بلدانا أخرى وأوجدت مشاكل لاجئين تحولت إلى كوارث الضخمة. وفي وجه هذا الاعتداء المتعاضد عن طريق الابتزاز والتهديدات، ما من خيار أمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوى الخيار النووي. وكما قلت، فإن الأسلحة النووية هي رادع موثوق للحرب وتسهم في تحقيق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي جميع أنحاء العالم. وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية زيادة قواتها النووية وفقاً لسياسة الدولة الخاصة بها، بغض النظر عن أي حجج سخيفة من الولايات المتحدة.

كما قال السيد كيري في بيانه إنه سيجعل بلدنا يغير مساره بخصوص تجربتنا النووية الخامسة. وكما قلت، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية اضطرت إلى الخيار النووي بفعل الابتزاز من جانب الولايات المتحدة. الولايات المتحدة هي التي دفعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الخيار النووي. والولايات المتحدة تتحمل كامل المسؤولية. وينبغي للولايات المتحدة أن تشعر بالخجل من وصف جمهورية

وتمتلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أسلحة نووية كرادع للحرب - وهي أسلحة موثوقة جداً - تسهم في تحقيق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي العالم بأسره. ولولا رادع الحرب النووية الذي لدينا، لاندلعت حرب كورية أخرى بالفعل، وأوجدت كارثة ثانية على غرار هيروشيما وناغازاكي. بيد أن حيازتنا للأسلحة النووية قد منعت وقوع أي من هذه الكوارث في شبه الجزيرة الكورية، أو في أي مكان آخر في العالم.

من أين، إذن، يأتي التهديد؟ تعتقد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اعتقاداً راسخاً بأنه يأتي من الولايات المتحدة. إن الولايات المتحدة هي مصدر الخطر على الصعيدين الإقليمي والدولي وسببه الجذري. وعلى الصعيد الدولي، الجميع يدرك ذلك، حتى الأطفال. إن الولايات المتحدة هي أول دولة حائزة للأسلحة النووية، وأكبرها. والولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي استخدم الأسلحة النووية، حيث أُلقت بما تملكه من قوة تدميرية رهيبية على سكان المدينتين الرئيسيتين هيروشيما وناغازاكي. ولولا الولايات المتحدة، لما كانت الأسلحة النووية قد اخترعت ولما وجدت المصطلحات التي تصفها. وما كان أحد قد تعلم عبارة "أسلحة نووية". لكن الولايات المتحدة كانت أو من اخترع وصنع واستخدام هذه الأسلحة ضد المدنيين. ولا يمكن تجاهل ذلك، وينبغي أن تعتبر جريمة ضد الإنسانية - وأعتقد أنها ستعتبر على هذا النحو في يوم ما.

وفيما يتعلق بالخطر الذي تتعرض له منطقتنا، فقد أوضحت للجنة مرات عديدة جداً من هم الذين يَحْتَلِقُونَ بالفعل المشاكل. ومرة أخرى، ومثلما فعلت الولايات المتحدة على الصعيد العالمي، فقد كانت هي أول من جلبت الأسلحة النووية إلى شبه الجزيرة الكورية في عام ١٩٥٧، وزادت عددها إلى أكثر من ١٠٠٠ قطعة سلاح بحلول عام ١٩٧٠، كما قلت. وفي عام ٢٠٠٢، قامت الولايات المتحدة بوصف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة تحظى بالاحترام، على أنها جزء من "محور الشر"، إلى جانب عدة دول أخرى،

في الخليج الفارسي. ونحث مرة أخرى على إجراء حوار بغية تبديد سوء الفهم واستعادة العلاقات الودية التي اعتاد أن يتمتع بها شعبانا على مر التاريخ، ونؤكد مجدداً على اهتمامنا بذلك.

**السيد كيم شول** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): كل عام، تأتي الوفود إلى اللجنة الأولى مفعمة بأمل تقاسم الأفكار والتداول معا بشأن سبل جعل العالم مكانا أفضل من خلال إحراز التقدم في ميدان نزع السلاح. بيد أن الآمال قد تلاشت بفعل الاستفزات المتهورة وغير المشروعة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

منذ الدورة السابقة للجنة، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربتين نوويتين وعشرات العمليات لإطلاق قذائف تسيارية. وفي الأيام القليلة الماضية اضطرت مرتين إلى تغيير عدد عمليات إطلاق القذائف التسيارية، التي تم القيام بها بما يتناقض مع إرادة المجتمع الدولي على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن الملزمة. ولدنا شكوك جديدة فيما إن كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشاظرنا هدفنا المشترك المتمثل في السلام والأمن عندما يجلس ممثلوها ويتكلمون في هذا المحفل. ونرفض رفضاً قاطعاً ادعاءاتهم الباطلة وغير القانونية، التي ليست سوى مضيعة للوقت.

**السيد هال** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة للرد على التعليقات الوهمية بشأن الولايات المتحدة التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن قذائف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتجارها النووية تشكل تهديداً للسلام والأمن الإقليميين والعالميين وتنتهك قرارات متعددة اتخذها مجلس الأمن. لقد قالت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إن قذائفها التسيارية تهدف إلى أن تكون بمثابة وسائل لإيصال الأسلحة النووية إلى المدن في الولايات المتحدة ومدن حليفينا في جمهورية كوريا واليابان. ولا تؤدي تلك الاستفزات إلا إلى زيادة تصميم المجتمع الدولي على

كوريا الشعبية الديمقراطية كتهديد للسلام والأمن الدوليين، لأن الولايات المتحدة هي أكبر خطر والمصدر السرطاني لجميع المشاكل الناشئة في شبه الجزيرة الكورية.

وفيما يتعلق بشرعية الجزاءات والقرارات، تعتقد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اعتقاداً راسخاً بأن هذه وثائق غير قانونية وبلا شرعية أو أخلاق أو إنصاف. وهناك العديد من الأنظمة والمعايير لأنشطة القذائف التسيارية والنووية في جميع أنحاء العالم، ولكن لا يوجد حكم واحد يصف التجارب النووية والسواتل بتهديد للسلام والأمن الدوليين. إن الولايات المتحدة تستخدم جزاءات مجلس الأمن كسلاح ضد الحكومات الشرعية.

**السيد روباتجازي** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لقد كرر ممثل الإمارات العربية المتحدة، في بيانه اليوم، عدداً من الاتهامات لبلدي التي لا أساس لها من الصحة. إنها سخيفة وزائفة وهزلية.

أولاً، في حين أن الإمارات العربية المتحدة انهمكت باتهام إيران بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، فإن طائراتها المقاتلة وطائرات شريكها، النظام السعودي، انهمكت بقصف المدنيين الأبرياء والهياكل الأساسية للأمة اليمنية الفقيرة، مرتكبة أفعالاً لإنسانية تتعارض مع القانون الدولي الإنساني وتشكل جرائم حرب.

ثانياً، ما فتئت الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب بعض الشركاء، تصدر، على مدى عقود، طائفة من الأيديولوجيات التكفيرية، وتمول وتسليح الجماعات الإرهابية مثل تنظيم داعش في العراق وسورية وفي أماكن عديدة أخرى. وفي الواقع، فإن الإمارات العربية المتحدة منزعة لأن إيران تأتي في طليعة محاربة هؤلاء الإرهابيين، وبالتالي إحباط مخططاتهم.

وتعمل إيران دوماً محاولة إنهاء التوتر في منطقتنا وتطوير علاقات ودية وتعاونية مع البلدان المجاورة، بما فيها تلك الموجودة

الجنوبية اتهامات باطلة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا يستند أي شئ إلى وقائع أو إلى حقيقة ما يحدث في شبه الجزيرة الكورية.

لقد أعرب ممثل كوريا الجنوبية عن شكوكه بشأن ما إن كنا نتشاطر الهدف المتمثل في تحقيق السلام والأمن. من العبث أن تدلي كوريا الجنوبية بهذه الحجج السخيفة، لأن كوريا الجنوبية ذاتها تقوم باستيراد العديد من أنواع العتاد النووي من الولايات المتحدة. لا يوجد بلد هنا في اللجنة الأولى يسمح لبلدان أجنبية بنشر أسلحة ضد أبناء جلدتهم. لكن كوريا الجنوبية تسمح بالتراكم والنشر الهائلين للعديد من مختلف أنواع الطائرات والسفن الاستراتيجية، مثل القاذفات من طراز بي-52، وحاملات الطائرات والغواصات التي تعمل بالطاقة النووية. القاذفات من طراز بي-52 وغيرها من القاذفات قادرة على حمل مواد نووية تصل إلى 6 ميغاطن، قنبلة أقوى 600 مرة من تلك التي أسقطت على هيروشيما وناغازاكي. لذلك ليس لكوريا الجنوبية أي حق قانوني أو أخلاقي للتدخل في المسائل النووية في شبه الجزيرة الكورية.

لقد وصف ممثل الولايات المتحدة مرة أخرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها تهديد. وأود مرة أخرى أن أذكره بالقيام بزيارة موقع المناورات العسكرية المشتركة، حيث تستخدم، بذريعة المشاركة في المناورات، قاذفات القنابل والعتاد النووي المتطور جدا وقد يستخدم لمهاجمة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أي وقت. إن الولايات المتحدة تزيد التوترات وتتسبب في خروج الحالة في شبه الجزيرة الكورية عن نطاق السيطرة. إنها تثير جميع المشاكل في ذلك الجزء من العالم.

وفيما يتعلق بمسائل المشروعية والقانونية، جرى ذكر الجزاءات مرة أخرى - وخاصة جزاءات جديدة. لم تنجح الجزاءات مطلقا ولن تنجح أبدا لأنها ليست قانونية أو أخلاقية أو منصفة. إن الولايات المتحدة هي من وضع واختلق قرارات مليئة بتناقضات قانونية. إن الولايات المتحدة هي أكبر منتج

مواجهة أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المحظورة، بما في ذلك من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن القائمة والسعي إلى فرض جزاءات جديدة. إننا لا نزال ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وضع حد لسلوكها المزعزع للاستقرار والتهديدي وإلى الامتثال لعهدها والتزاماتها الدولية. إن التزامنا بالدفاع عن حلفائنا ودعمهم ثابت.

**السيد المطروشي (الإمارات العربية المتحدة):** يود وفد بلدي ممارسة حق الرد على الادعاءات الباطلة والمتكررة من قبل ممثل جمهورية إيران الإسلامية، الذي اعتاد التغاضي عن تدخلات بلده المستمرة في الشؤون الداخلية للدول العربية في المنطقة. وتناسى سياسات دولته التوسعية والسلبية التي تسببت في حالة احتقان وعدم استقرار في الخليج العربي واليمن وسورية وكثير من الدول الأخرى. لقد أعربنا عن دعمنا للاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه بين مجموعة الخمسة زائدا واحدا وإيران، علما بأن هذا الاتفاق أتاح فرصة لإيران، بعد سنوات من الجزاءات، لفتح صفحة جديدة لإقامة علاقات طبيعية مع جيرانها ودول المنطقة وإظهار إمكانية الالتزام بالحفاظ على الاستقرار الإقليمي واحترام سيادة الدول المجاورة وعدم بث سلاح الفتن. ولكن للأسف، وبعد مرور أكثر من عام على توقيع الاتفاق، لم نر سوى تضاعف العدوان الإيراني في المنطقة وتطوير برنامجه الصاروخي واستمرار دعم الجماعات الإرهابية من خلال تدريبهم وتسليحهم. كل ما تم ذكره، السيد الرئيس، ما هو إلا تذكير بأن إيران لا تزال دولة راعية للإرهاب وجيرانها ما زالوا يعانون من تدخلاتها، علما بأن دولة الإمارات في مقدمة محاربة الإرهاب والجماعات الإرهابية المدعومة من قبل إيران. وفي اليمن، ندافع عن حقوق الشعب اليمني الشقيق، الذي انتهكت حقوقه من قبل الحوثيين المدعومين من إيران.

**السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)**  
(تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، توجه الولايات المتحدة وكوريا

الجزيرة الكورية. إنها دليل واضح على التزام الولايات المتحدة تجاه التحالف. وقرارات مجلس الأمن جزء من القانون الدولي. وأقترح أن يقوم ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بدراسة كيفية عمل الأمم المتحدة.

**السيد رويتجاسي** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): ممثل الإمارات العربية المتحدة يدعي أن بلده قام بغزو اليمن لمكافحة الإرهابيين هناك. لكنهم في الواقع يقاتلون اليمنيين سرا إلى جانب تنظيم القاعدة في اليمن. وبالاشتراك مع المملكة العربية السعودية، يقصفون المدنيين طيلة نحو ٢٠ أشهر. وهناك أدلة موثقة جيدا من المنظمات الدولية والإنسانية، وهيئات الأمم المتحدة الموجودة في اليمن، على أن التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن قام خلال عدوانه طيلة ٢٠ أشهر، بتدمير ٣٠٠٠ من المواقع المدنية، وهو المسؤول عن ٦٠ في المائة من الوفيات من المدنيين اليمنيين.

**السيد العتيبي** (المملكة العربية السعودية): يحاول المندوب الإيراني ذكر اسم المملكة العربية السعودية ليس في الكلمة الرئيسية ولكن حتى في الردود.

إن من حق الدول شراء السلاح للدفاع عن نفسها وعن أراضيها، وهو حق تضمنه القوانين الدولية، ولكن، أن تقوم دولة بشراء السلاح وتوزيعه على الإرهابيين والجماعات المسلحة مثل الحوثيين وغيرهم، كما تفعل إيران، فإن ذلك مخالف لمواثيق الأمم المتحدة.

تحاول إيران منذ الثورة الخمينية زعزعة أمن دول الخليج العربي وتقوم بتهريب الأسلحة إلى تلك الدول مُستخدمة طرق تهريب المخدرات. وهو دليل على التوجه الإيراني المعادي للدول المجاورة.

إن المملكة العربية السعودية ترغب في علاقات حسن الجوار مع جميع الدول.

للأسلحة النووية وتمتلك أكبر مخزونات من الأسلحة النووية في العالم. بيد أن ممثل الولايات المتحدة يسلط الضوء على الأنشطة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويقرر أنها تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. لا يوجد حكم بشأن ذلك في ميثاق الأمم المتحدة أو في القانون الدولي. وأود أن أطلب إلى ممثل الولايات المتحدة أن يدرس بعناية كل مادة من مواد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لأنه لا يوجد حكم من هذا القبيل. لقد أثارت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا التناقض مع الأمانة العامة وطلبت إلى الأمين العام بان كي - مون توضيحا في هذا الشأن، لكن لم ترد أي إجابة.

**السيد كيم إن - شول** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): كما قلت بالأمس، عندما تأخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الكلمة هنا في اللجنة الأولى، يكون غرضها الوحيد هو الدعاية المحلية التي تهدف إلى التحريض على الكراهية بين أبناء شعبها آملة خطأ أن يساعد ذلك على كفالة بقاء نظام لا يمكن ببساطة استمراره، لأسباب عديدة. في بيان صحفي صدر مؤخرا، ذكرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المثل القائل: "الكلاب تنبح لكن القافلة تسير". ولكن من الكلب ومن القافلة؟ وسواء اختارت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن تنبح أو تعوي أو تدمدم، لن تتوقف مسيرة المجتمع الدولي. سيسير قداما بشأن جزاءات أقوى ورفض قاطع للغة والسلوك المستفزين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن معاناتها المفروضة ذاتيا لن تؤدي إلا للتدمير الذاتي إن استمرت على الطريق الخطأ.

**السيد هول** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يؤسفني أن آخذ الكلمة للمرة الثانية. إن مناوراتنا العسكرية السنوية المشتركة تتسم بالشفافية وهي دفاعية المنحى وتجري بشكل منتظم وعلني تحت قيادة القوات الموحدة منذ ٤٠ عاما تقريبا. وهي مصممة لزيادة استعدادنا للدفاع عن جمهورية كوريا، ولحماية المنطقة والحفاظ على الاستقرار في شبه

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استنفدنا الوقت المتاح لنا في هذه الظهيرة.

أعطي الكلمة الآن لأمانة اللجنة لتدلي ببعض الإعلانات.

السيدة إليوت (أمانة اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدلي بإعلان بشأن مرحلة عمل اللجنة، التي يؤمل أن تبدأ يوم الخميس ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وفي وقت سابق اليوم عممنا ورقتين A/C.1/71/CRP.3/Rev.3 و الورقة غير الرسمية ١/Rev.1. وأود أن أعلن عن تغيير طفيف للورقة غير الرسمية ١ بشأن الأسلحة النووية، A/C.1/71/L.57/Rev.1. وسيكون هناك بيان شفوي بدلا من بيان عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية.

كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أبلغ الوفود بأن دالة المتكلم الإلكتروني فيما يتعلق بمرحلة العمل قد تم تشغيلها. وبالتالي، سيكون بمقدور الوفود استخدامها لإدراج أسماء ممثليها إذا كانوا يريدون الإدلاء ببيان عام قبل التصويت أو تعليق التصويت أو شرح الموقف قبل أو بعد التصويت. وفي هذا الصدد، ومن أجل استكمال عملنا في الوقت المناسب، لا سيما يوم الخميس، فإن الأمانة العامة تود أن تعتنم هذه الفرصة لكي نشجع بقوة الوفود على تعليق تصويتها بعد التصويت بدلا من أن تفعل ذلك قبل التصويت. وبالطبع لا يزال من حق الوفود تعليق تصويتها قبل التصويت، إلا أن تعليقه بعده سيساعدنا على عقد الجلسة في الوقت المناسب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): الجلسة المقبلة للجنة ستعقد غدا بعد الظهر، الساعة ١٥/٠٠ تحديدا. وستسمع اللجنة إلى بقية المتكلمين في قائمة المجموعة المتعلقة بنزع السلاح والأمن الإقليميين، وستتناول المجموعة المتعلقة بآلية نزع السلاح. وسيتم تعليق الجلسة الساعة ١٧/٣٠ بغية اتباع التقليد السنوي لحفل تقديم شهادات زمالات نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٨.